الأسبوع المغاربي

نشـــرة أسبوعيـــة - منوعـــة - شاملـــة
تصـــدر عن مؤسســـة بوابـــة افريقيـــا الاخبارية

بوابة افريقيا الاخبارية
Afrigatenews● net

العـــدد (107) ـــ الثلاثاء 31 / 5 / 2022

تجـــدون في هـــذا العـــدد:

ملف خاص: قانون الاستثمار في الجزائر

لقاء عسكري مغربي موريتاني رفيع المستوى بالرباط

التوقيع على 5 مذكرات تفاهم بين الجزائر وايطاليا

تونس: مسارات انتخابية مطابقة للمعايير الدولية

اتهامات لأمن الدبيبة بالاعتداء على موظفي السجل المدني

- تبون: تم الاتفاق مع إيطاليا على مساعدة تونس
- حزب تونسي يرد على تصريح تبون من إيطاليا
- سورينام تفتح سفارة وقنصلية بالمغرب
- لعمامرة... الجزائر طرف فاعل في تعزيز مكانة إفريقيا
- أربعة قطاعات حيوية تخضع لتحقيقات المفتشية الرئاسية بالجزائر
- سعيد يدعو التونسيين للاستفتاء على دستور جديد في 25 يوليو
- سرت تستعد لجلسة النواب المقررة الثلاثاء المقبل
- مليون دولار مساهمة موريتانية في إنشاء الوكالة الإنسانية الإفريقية
- «خُبز على طاولة الخال ميلاد» تتُوج بجائزة البوكر
- فلسطين في عيون النخب المغاربية
- تعزيز التعاون بين الصحفيين الأتراك والأفارقة
- بمناسبة «يوم إفريقيا»... غوتريش: أفريقيا موطن الأمل

على أمل

في البحث عن الزمن الضائع

بقلم ....

سعيد هادف

منذ أن غادرت سيدي بلعباس نهاية السبعينيات حدث انقطاع بيني وبين زملائي في الدراسة بمتوسطة عبد القادر عزة، التي أصبحت تحمل اسم الجيلالي اليابس. الانقطاع كان طبيعيا وموضوعيا بحكم انتقالي إلى وهران والولوج إلى مجال العمل.

كان صديقي غربي هو أول من ربط الاتصال بي عبر الفايس بوك العام الماضي، وبقينا على تواصل على أمل أن نلتقي.

ومنذ حوالي أسبوع اتصل بي ليخبرني أن أحد زملائنا (نور الدين يوسفي) أصبح مديرا بمتوسطتنا، وبادر إلى تنظيم لقاء يجمع قدماء تلاميذ عزة عبد القادر بداية السبعينيات. قلت له دون تردد: سأحرص على الحضور.

بعد أن أصبحنا على مشارف المدينة ببضع كيلومترات، قلت لصديقي بكي: أشعر أني أسافر إلى سبعينيات القرن الماضي. لقد انتابني هذا الشعور، وامتزجت المشاعر بسيل من الصور المتدفقة من منابع ذاكرتي التي بدأت تصارع حجب النسيان وتزيحها عن زمن طفولتي. فهذه المدينة التي غادرتها منذ أكثر من أربعة عقود، كانت مدينتي الأولى ومدينة كل زملائي في الدراسة آنذاك. كانت تجربة مهمة لنا نحن الأطفال، ولاسيما نحن «الداخليين» الوافدين من البوادي والقرى إلى فضاء لا نعرف عنه شيئا، ليس فضاء المدينة الذي بدأنا نكتشفه بشكل ارتجالي وعفوي كلما نجحنا في التسلل من رقابة الحراس، بل فضاء الالتزام والمسؤولية والتحرر من الأسرة.

التقينا في ساحة المؤسسة، بدأنا نعانق بعضنا ولم نُعرْ أهمية للأسماء التي ضاع بعضها من الذاكرة، ولا للملامح التي أعادت رسمها يد الزمن. قليلون من عرفتهم لأول وهلة وعرفوني.

بشكل تلقائي انتظمنا داخل الساحة إلى حلقات، كل حلقة ضمت ثلاثة أشخاص أو أربع أو أكثر، بدأنا التعارف وكانت الأسماء والأماكن واستعادة بعض الأحداث تنعش ذاكرتنا وتقودنا إلى ذكريات كادت تتلاشى من ذاكرة البعض بفعل الغياب. كان الواحد منا يخرج من حلقة لينضم إلى أخرى بحثا عن وجه أو نادرة أو ذكرى.

قمنا بجولة في قاعات الدراسة والدورتوار، وقاعة المداومة، وفي قاعة الحفلات واصلنا البوح على فنجان قهوة، وتبادلنا أرقام الهواتف، ثم تودعنا على أمل أن نلتقي في مناسبة أخرى.

وأخيرا أقول: في أي مجال هناك دائما ما يستحق الاهتمام وينتظر فارسا يعرف كيف يمسك بزمام المبادرة، فكانت مبادرة محمودة من زميلنا نور الدين يوسفي الذي جمعنا بعد أن طالت الفرقة بيننا، وكان «الفارس» الذي استثمر إدارته للمتوسطة التي جمعتنا ونحن أطفال ليجمعنا ونحن كهول، ويتيح لنا فرصة صلة الرحم وربط الاتصال بزملاء الدراسة، ومهما يكن فإن هذا اللقاء سيكون أرضية تتبلور عبرها علاقات ومشاريع لن تخلو من جدوى ومن معنى.

لقد سعدت بهذا اللقاء ورأيت السعادة في عيون الحاضرين وفي نبرات صوتهم رغم تعب البعض ومرضهم، والفضل يرجع إلى زميلنا نور الدين صاحب المبادرة وإلى غربي الذي اتصل بكل من يعرفهم، فشكرا لهما على كل شيء.

saidhadef@gmail.com

المغرب

وفد مغربي حاضر في القمم الأفريقية الاستثنائية

شارك المغرب في أعمال قمتين استثنائيتين للاتحاد الإفريقي، تحتضنهما عاصمة غينيا الاستوائية مالابو، حول «الأزمات الإنسانية في إفريقيا» و«الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة الافريقية»، بوفد قاده وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، السيد ناصر بوريطة. القمة الاستثنائية الأولى، كانت حول الأزمات الإنسانية في إفريقيا، بينما كانت القمة المنظمة الثانية حول الإرهاب والتغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة الأفريقية. ويأتي عقد القمتين الاستثنائيتين في ظل تداعيات جائحة كورونا و الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على القارة الإفريقية، إضافة إلى التحديات المتعلقة بالسلم والأمن والصحة وانعدام الأمن الغذائي والتغيرات المناخية و النزاعات الداخلية والعرقية المسلحة.

تخليدا ليوم أفريقيا: منصة تذوق الطعام المغربي بالسنغال

بمناسبة اليوم العالمي لإفريقيا، شاركت سفارة المملكة المغربية بدكار، في حفل الاستقبال الذي نظمته مجموعة السفراء الأفارقة بالسنغال، وشارك فيه عميد السلك الدبلوماسي وعميد مجموعة السفراء الأفارقة وعدد من السفراء والدبلوماسيين وحشد غفير، وساهمت السفارة في الحفل بمنصة تعرض ثراء تذوق الطعام في المملكة. زار جناح التذوق المغربي، كلا من مالك سال، وزير العدل السنغالي، ممثل حكومة السنغال، و فاتو جاي، السفيرة، مدير المراسم بوزارة الخارجية والسنغاليين بالخارج . وكان رئيس الجمهورية السنغالية، ماكي سال ، قد نظم مأدبة غداء في القصر الرئاسي، دعا اليها السفراء الافارقة، احتفاء بيوم افريقيا، والذي يحتفل به في 25 ماي من كل عام، وذلك بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي .

انتخاب مغربي نائبا لرئيسة منظمة المدن والحكومات الأفريقية

انتخب رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات منير ليموري رئيس الجمعية، نائبا للرئيسة الجديدة لمنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة الافريقية، فاطماتو عبد المالك، رئيسة جهة نواكشوط- موريتانيا وعضوا بلجنتها التنفيذية، وذلك خلال مؤتمرها التاسع المنعقد بكيسومو بكينيا في الفترة ما بين 17 21- ماي الماضي، كاعتراف وتقدير للمجهودات التي بذلتها وتبذلها المملكة المغربية على مستوى التعاون الإفريقي، وانخراط الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات في أنشطة أجهزة وهياكل المنظمة من أجل دعم التعاون الإفريقي في ميدان اللامركزية والتدبير المحلي، والحكامة الترابية، و كذا التزامات الجماعات الترابية المغربية في تنفيذ الخطة الأممية للتنمية المستدامة2030 والخطة الإفريقية 2063 التي أقرها الاتحاد الإفريقي، بحسب بلاغ للجمعية. يذكر، أن النسخة التاسعة لأفريسيتي، التي أقيمت بكيسومو ، بكينيا، كانت قد اختارت كشعار لها دور المدن الوسيطة في التنمية المستدامة.

لقاء عسكري مغربي موريتاني رفيع المستوى بالرباط

استقبل الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المغربية، المكلف بإدارة الدفاع الوطني، اليوم الثلاثاء الماضي، بالرباط، قائد الأركان العامة للجيوش الموريتانية، الجنيرال المختار بول شعبان، مرفوقا بسفير بلاده بالمغرب. ويقوم الجنيرال المختار بول شعبان، بزيارة عمل للمملكة، لترأس وفد بلاده في الاجتماع الثالث للجنة العسكرية المختلطة المغربية الموريتانية، والتي تمحورت أشغالها حول حصيلة أنشطة التعاون الثنائي، برسم سنة 2021، والأنشطة العسكرية المخطط لها، لسنتي 2022-2023، والمرتبطة أساسا بمجالات التكوين والتدريب العملياتي، والدعم التقني وتبادل الزيارات والخبرات. المسؤول العسكري الموريتاني، اجتمع بالجنرال دوكورد ارمي بلخير الفاروق، المفتش العام للقوات المسلحة الملكية قائد المنطقة الجنوبية، بمقر القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية بالرباط، بحضور رؤساء المكاتب المعنية في القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية وكذا أعضاء الوفد الموريتاني، حيث تم تسليط الضوء على علاقات الصداقة الثنائية والتعاون العسكري بين البلدين.

سورينام تفتح سفارة وقنصلية بالمغرب

ذكر بيان مشترك مغربي سورينامي، صدر عقب محادثات أجراها وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، ناصر بوريطة، ونظيره السورينامي، ألبرت رامدين ،والذي يقزم بزيارة للمملكة، عن تقديرهما للمستوى الراهن للعلاقات الثنائية بين بلديهما في كافة المجالات، وتطلعهما لتعزيز التعاون الثنائي من خلال تبادل التجارب والخبرات في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، كما اتفق الجانبين على مواصلة المشاورات السياسية بين البلدين، وتنسيق مواقفهما على المستوى متعدد الأطراف في المنتديات الدولية والإقليمية وتنسيق عملهما من أجل تشجيع التعاون الإقليمي بين بلدان إفريقيا والكاريبي. بالمناسبة، أعلن وزير خارجية السورينام خلال ندوة مشتركة، عن فتح سفارة لبلاده بالرباط، وقنصلية عامة بمدينة الداخلة غدا، معبرا عن دعم بلاده الكامل للمخطط المغربي للحكم الذاتي، باعتباره الأساس الوحيد لحل سياسي للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، في إطار الاحترام الكامل للوحدة الترابية والسيادة الوطنية للمغرب. من جهته ، قال بوريطة إن فتح جمهورية سورينام قنصلية عامة لها بالداخلة وسفارة بالرباط من شأنه أن يشكل آليتين لتعزيز التعاون بين البلدين وإعطاء دينامية جديدة للعلاقات الثنائية.

الجزائر

التوقيع على 5 مذكرات تفاهم بين الجزائر وايطاليا

وقعت الحكومتان الجزائرية والايطالية، على 5 مذكرات تفاهم في إطار زيارة العمل التي قادت الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الى إيطاليا، دامت ثلاثة أيام. وتم توقيع اتفاق التعاون الثقافي بين الحكومة الجزائرية والحكومة الإيطالية للأعوام ما بين 2022 و2025، وتوقيع مذكرة تفاهم بين الجزائر وإيطاليا في المجال السياحي. بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم بين الجزائر وإيطاليا في مجال المؤسسات الناشئة، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين الجزائر وإيطاليا لتوطيد التعاون الثنائي في مجال الوقاية من غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. وكذا توقيع مذكرة تفاهم بين شركة «سوناطراك» الجزائرية وشركة «إيني» الإيطالية للتنقيب.

إسقاط العهدة البرلمانية لنائب جزائري عمل في الجيش الفرنسي

قرر البرلمان الجزائري إسقاط العهدة البرلمانية للنائب بخضرة محمد، بأغلبية أعضائه خلال الاقتراع السري، عملا بأحكام المادة 126 من الدستور و المادة 73 من النظام الداخلي للبرلمان. وبهذا القرار قدم النواب البرلمانيون، موافقتهم بالأغلبية على طلب وزارة العدل لإسقاط العهدة البرلمانية للنائب عن الجالية بخضرة محمد. وحسب التقرير النهائي الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والحريات بالبرلمان، فإن جلسة الاستماع لتبريرات النائب التي تمت قبل شهر لم تصب في مصلحة هذا الأخير، خاصة أن الاتهامات الموجهة له سارت في اتجاه الخيانة وإخفاء معلومات خطيرة قبل إعلانه نية الترشح للمنصب النيابي، لاسيما أن القانون يمنع التحاق الجزائريين بتنظيمات مسلحة في الخارج، سواء كانت نظامية أو غير نظامية، وهو التقرير الذي غير مجرى جلسة التصويت التي هي بمثابة القشة التي تمسك بها البرلماني للنجاة من مقصلة الإقصاء.

لعمامرة... الجزائر طرف فاعل في تعزيز مكانة إفريقيا

قال وزير الشؤون الخارجية و الجالية الجزائرية بالخارج، رمطان لعمامرة، أن الجزائر تلعب دورا هاما تعزيز مكانة القارة الإفريقية على الساحة الدولية. وغرد الوزير على صفحته الرسمية بالتويتر، قائلا «ونحن نحتفي بيوم إفريقيا فلنتشارك معا الاحتفال بانتصاراتنا في تحرير شعوب القارة ولنتشارك معا وعينا الجماعي بالتحديات التي يجب مواجهتها في سبيل تحقيق إفريقيا متكاملة، مزدهرة، سلمية، يقودها مواطنوها وتمثل قوة ديناميكية على الساحة الدولية». كم أكد أنه «في الذكرى الستين لاستقلالها ستكون الجزائر فخورة بانتمائها الإفريقي أكثر من اي وقت مضى طرفا فاعلا في هذا المشروع الكبير والحضاري».

أربعة قطاعات حيوية تخضع لتحقيقات المفتشية الرئاسية بالجزائر

باشرت المفتشية العامة التابعة للرئاسة الجزائرية، في ممارسة مهامها رسميا، حيث تمكنت خلال شهرين من تنصيبها أن تفتح ملفات في أربع قطاعات، و أن تؤدي عملها على مستوى هيئات ومؤسسات حيوية ذات صلة بمصالح الجزائريين. وكانت البداية من قطاع الجمارك مطلع شهر مارس/ آذار الماضي، الذي خضع عدد من مسؤوليه لعملية تفتيش واستفسار من قبل مفتشي الهيئة الجديدة، وبعد سلك الجمارك الذي انتهت المهمة فيه بصياغة تقرير مفصل عن الوضعية، حطت المفتشية عشية شهر رمضان بعدد من المؤسسات التابعة لقطاع الموارد المائية كالجزائرية للمياه وغيرها من المؤسسات التابعة لقطاع الموارد المائية. وقد استمع مفتشو مفتشية الرئاسة، إلى رؤساء المديريات والهيئات المعنية في سياق إرساء آليات جديدة للرقابة وتقويم التسيير على مستوى الإدارات والهيئات والمؤسسات العمومية، وحطت المفتشية بالمديرية العامة لبريد الجزائر واستمعت لعدة مسؤولين بالمديرية، كما من المتوقع أن تنتقل إلى فروع أخرى من فروع قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام. ويأتي إنزال المفتشية العامة لأربعة قطاعات حيوية من مصالح الدولة والملحقة لسلطة رئيس الجمهورية، بعد أقل من 60 يوما على تنصيبها وهي الآلية الرقابية التي جاءت ضمن الالتزامات الـ54 التي كان قد تعهد الرئيس تبون بتجسيدها كأساس لبناء جزائر جديدة تسترجع فيها ثقة المواطن اعتمادا على مراقبة عمل المسؤولين، وتقييم أدائهم ومحاسبتهم تعزيزا للحكامة ومحاربة الفساد.

تونس

الضمانات متوفرة لإجراء مسارات انتخابية مطابقة للمعايير الدولية

أكد رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتونس، فاروق بوعسكر، «توفر كل الضمانات القانونية اللازمة للحفاظ على الثوابت التي سهرت الهيئة على تكريسها» منذ إحداثها سنة 2011، ومن أهمها ضمان أن تتلاءم المسارات الانتخابية مع المعايير الدولية، المتمثلة خاصة في مبادئ الاستقلالية والشفافية والنزاهة. جاء ذلك خلال سلسلة من اللقاءات المنفصلة التي عقدها مع عدد من رؤساء وأعضاء الجمعيات التونسية المهتمة بالشأن الانتخابي، وهي جمعية «مراقبون» ومرصد شاهد لمراقبة الانتخابات ودعم التحولات الديمقراطية، والجمعية التونسية من أجل نزاهة وديمقراطية الانتخابات (عتيد) ورابطة الناخبات التونسيات. وقدم بوعسكر خلال هذه اللقاءات لمحة عن التركيبة الجديدة للهيئة وعن الاستعدادات الجارية لتنظيم الاستفتاء على مشروع الدستور يوم 25 جويلية 2022، مؤكدا حرص الهيئة على «مواصلة الانفتاح على كل مكونات وقوى المجتمع المدني في المسائل ذات العلاقة بالشأن الانتخابي في الداخل والخارج».

سفير الاتحاد الأوروبي: سنواصل دعمنا لتونس

أكد سفير الاتحاد الأوروبي بتونس ماركوس كورنارو مواصلة دعم الاتحاد لتونس لمواجهة الأزمة الاقتصادية. وأعلن السفير الأوروبي، في تصريح إعلامي، عن صرف الاتحاد الأوروبي لقرض بقيمة 300 مليون يورو لفائدة تونس في إطار برنامج المساعدة المالية الكلية المعتمدة للتخفيف من التداعيات الاقتصادية لكورونا، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. وأضاف كورنارو أن هذه المساعدات لن تكون الأخيرة باعتبار أن الاتحاد الأوروبي سيقدم حزمة أخرى من المساعدات لتونس في الفترة القادمة.

تبون من روما: تم الاتفاق مع إيطاليا على مساعدة تونس للخروج من الأزمة

أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، من إيطاليا، «تطابقا تاما وتقاربا في الرؤى بين الجزائر وإيطاليا إزاء تونس». وأضاف تبون في ندوة صحفية مشتركة مع نظيره الإيطالي أنه «تم الاتفاق مع إيطاليا على مساعدة تونس للخروج من المأزق الذي تمر به»، مؤكدا استعداد الجزائر وروما لمساعدة تونس للخروج من الأزمة التي تعيشها والعودة إلى الطريق الديمقراطي، حسب قوله. من جهة أخرى، اعتبر أن الجزائر وإيطاليا الدولتان الوحيدتان اللتان ليس لهما أطماع في ليبيا غير استقرارها وعودتها لطريق التنمية، مجددا التأكيد أن إجراء الانتخابات التشريعية هو الحل الأمثل لتجاوز الأزمة الليبية.

سعيد يدعو التونسيين للاستفتاء على دستور جديد في 25 يوليو

ذكرت الجريدة الرسمية أن الرئيس التونسي قيس سعيد، أصدر مرسوما لدعوة الناخبين إلى التصويت في استفتاء على دستور جديد في 25 يوليو المقبل. وصدقت الحكومة التونسية على «مشروع مرسوم يتعلق بأحكام استثنائية لاستفتاء يوم 25 يوليو 2022»، وفق ما جاء في بيان صادر عن الحكومة عقب اجتماع ترأسته نجلاء بودن، الأربعاء الماضي. وقال الرئيس التونسي قيس سعيد، في وقت سابق، إنه سيستبدل دستور 2014 بدستور جديد عبر استفتاء يجري في 25 يوليو، وإجراء انتخابات برلمانية جديدة في ديسمبر المقبل. وفي الأسبوع الماضي، عين سعيد بمرسوم، أستاذ القانون الصادق بلعيد، لرئاسة لجنة استشارية ضمت عمداء القانون والعلوم السياسية، من أجل صياغة دستور جديد للبلاد.

جمال مسلم: لا وجود لأي قوالب جاهزة بخصوص الحوار الوطني

وصف رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان جمال مسلم لقائه برئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد، بالمطمئن «اذا ما تم الالتزام بتنفيذ تعهداته «.وقال جمال مسلم في تصريحات إعلامية عقب اللقاء،» قدمت للرئيس تحفظات الرابطة حول الحوار الوطني خاصة فيما يتعلق بقصر الحيز الزمني المحدد لتنظيم الحوار،21 يوما، الى جانب ضرورة تشريك خبراء ممثلين عن المنظمات الوطنية». وأكد مسلم أنه لمس تجاوبا من رئيس الجمهورية التونسية فيما يتعلق بهذه التحفظات كاشفا عدم وجود أي شيء أو قوالب جاهزة الى حد بخصوص الحوار الوطني، مؤكدا له بأنه سيتم الاستعانة بالخبرات.

ليبيا

اتهامات لأمن الدبيبة بالاعتداء على موظفي السجل المدني

اتهم موظفو السجل المدني، عناصر أمن حماية مجلس رئاسة الوزراء بطريق السكة في طرابلس، بالاعتداء عليهم بالضرب على خلفية تظاهرهم أمام مقر حكومة الدبيبة.
وتداول نشطاء ليبيون صورا ومقاطع فيديو لحالات إغماء بين المحتجين «حيث كان الموظفون يتظاهرون احتجاجا على قرار نقل تبعيتهم من وزارة الداخلية إلى وزارة الحكم المحلي».
وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بليبيا، قد أصدرت بيانا اليوم الأحد بشأن وقائع الإعتداء على المتظاهرين السلميين أمام مقر مجلس الوزراء بمدينة طرابلس.

لجنة حقوقية ليبية تدين الإعتداء على متظاهرين أمام مقر مجلس الوزراء

أصدرت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بليبيا، بيانا بشأن وقائع الإعتداء على المتظاهرين السلميين أمام مقر مجلس الوزراء بمدينة طرابلس .
وقالت اللجنة إنها رصدت واقعة الإعتداء الجسدي واللفظي على المتظاهرين السلميين المطالبين بعدد من الحقوق الوظيفية لموظفي مصلحة الأحوال المدنية أمام مجلس الوزراء بتاريخ اليوم الإثنين 29/ مايو الجاري، وقد وقعت هذه الإعتداءات على المتظاهرين من قبل عناصر الأمن والحماية بمحيط مقر مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة.
وجددت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، تأكيدها على أن حق التجمع والتظاهر والاحتجاج السلمي وحرية الرأي والتعبير هو أحد الحقوق الاساسية من حقوق المواطنة وحقوق الإنسان ويندرج ضمن التزامات ليبيا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وبموجب ما كفله الإعلان الدستوري المؤقت والقانون رقم 65 لسنة 2012م بشأن تنظيم حق التظاهر السلمي، وذلك انطلاقا من إن حق التجمع والتظاهر السلمي والاحتجاج وحرية الرأي والتعبير هو أحد الحقوق الاساسية من حقوق المواطنة وحقوق الإنسان، ويندرج من ضمن التزامات الدولة الليبية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وهو حق مكفول طبقا لما نص عليه الإعلان الدستوري المؤقت والقانون رقم (65) لسنة 2012م بشأن تنظيم حق التظاهر السلمي الصادر عن المؤتمر الوطني العام.

سرت تستعد لجلسة النواب المقررة الثلاثاء المقبل

تنعقد اليوم (الثلاثاء) جلسة مجلس النواب بمجمع قاعات واجادوجو بالمدينة. وكان قد تقرر، بديوان بلدية سرت، يوم السبت، تشكيل غرفة إدارية استعدادا لانعقاد لهذه الجلسة. وضم الاجتماع النائب عن مدينة سرت ورئيس لجنة متابعة الأجهزة الرقابية بمجلس النواب زائد هدية، وعميد بلدية سرت مختار المعداني، وعددا من مدراء الشركات والمؤسسات والهيئات بالمدينة.

الأسبوع المغاربي
بوابة افريقيا الاخبارية
Afrigatenews.net
تصدر عن مؤسسة بوابة افريقيا الاخبارية

موريتانيا

مليون دولار مساهمة موريتانية في إنشاء الوكالة الإنسانية الإفريقية

أعلن وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج، محمد سالم ولد مرزوك، عن منح بلاده مبلغ مليون دولار أمريكي كمساهمة أولية من موريتانيا في إنشاء الوكالة الإنسانية الإفريقية. وجاء ذلك خلال مشاركته باسم الرئيس الموريتاني، في أشغال القمة الاستثنائية الخامسة عشرة للاتحاد الإفريقي حول الوضع الإنساني المنعقدة اليوم الجمعة في مالابو بجمهورية غينيا الاستوائية، بموازاة مؤتمر المانحين. ودعا الوزير الموريتاني إلى ضرورة تكثيف الجهود بالتعاون مع الشركاء الدوليين لمواجهة الأزمات الإنسانية التي تشهدها القارة الإفريقية.

وأضاف الوزير الموريتاني، أنه يتوجب على إفريقيا التي تتضرر من عواقب تصرفات الآخرين حول العالم أن تسعى لمعالجة الأسباب المؤدية للمشاكل الإنسانية، من خلال دعم قضايا المناخ والبيئة بشكل فعال، وحل النزاعات العنيفة التي تعد من الأسباب الرئيسية للهجرة والنزوح القسري، وتعزيز برامج العودة والإدماج وإعادة الإعمار، وتقوية المنظومة الصحية، وكذا إنشاء آليات للإنذار المبكر، وهيئة إفريقية خاصة للتدخلات الإنسانية.

إحالة الرئيس الموريتاني السابق وعدد من معاونيه إلى المحاكمة

تقدم قطب النيابة العامة المختص بمكافحة جرائم الفساد في موريتانيا بطلبات نهائية بإحالة كافة المتهمين بالفساد في ملف العشرية إلى المحكمة الجنائية المختصة بجرائم الفساد، من أجل محاكمتهم طبقا للقانون، وفق ما جاء في إيجاز صادر اليوم عن النيابة العامة. وجاء في نص الإيجاز «استلم قطب النيابة العامة المختص بمكافحة جرائم الفساد يوم الجمعة 20 مايو الماضي، إشعارا من قطب التحقيق المختص بجرائم الفساد، يفيد بختم إجراءات التحقيق القضائي في ملف الفساد رقم النيابة 2021/001، طبقا لمقتضيات المادة 175 من قانون الإجراءات الجنائية.» وأضاف الإيجاز «بعد الاطلاع على نتائج التحقيق، ودراسة الوثائق والمستندات التي تم جمعها خلال عمليات التحقيق المختلفة، وبناء على أدلة الإثبات المستفيضة المستخلصة من مستندات الملف، تقدم قطب النيابة العامة لمكافحة الفساد بطلبات نهائية بإحالة جميع المتهمين المتابعين في الملف إلى المحكمة الجنائية المختصة بجرائم الفساد، من أجل محاكمتهم، طبقا للقوانين المعمول بها.»وأكدت النيابة العامة أن الملف أعيد في الأجل القانوني المحدد، مع الطلبات النهائية بالإحالة، إلى قطب التحقيق المختص بجرائم الفساد.

المحيط المغاربي

تعزيز التعاون بين الصحفيين الأتراك والأفارقة

ناقش باحثون وإعلاميون أتراك وأفارقة، الخميس الماضي، حلال القمة التركية الإفريقية للإعلام المنعقدة في إسطنبول، حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي يعيشها العالم، وسبل مواجهتها ودور الإعلام في تقليل التوترات الدولية. جاء ذلك في جلسة نقاش عقدت خلال القمة التركية الإفريقية للإعلام، التي انطلقت الأربعاء، وتستمر على مدار يومين في مدينة إسطنبول. وأجمع المتحدثون في الندوة، على أن ثمة أزمات عالمية تؤدي إلى خلل وفوضى في النظام العالمي، نتيجة عدد من التطورات آخرها الحرب الروسية في أوكرانيا، وقبلها أزمة جائحة كورونا. ويشارك في القمة التركية الإفريقية للإعلام 80 صحفيا من 45 دولة إفريقية ودبلوماسيون أفارقة ومسؤولون عن مؤسسات رسمية وخاصة ومنظمات مدنية وأكاديميون من تركيا وإفريقيا. وتهدف القمة إلى تعزيز التعاون بين الصحفيين الأتراك والأفارقة، وتشارك الخبرات وصقل الشراكة القائمة بين الجانبين. ومن المنتظر أن تعزز القمة من التعاون الإعلامي بين تركيا ودول القارة الإفريقية.

بمناسبة «يوم إفريقيا»... غوتريش: أفريقيا موطن الأمل

قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتريش، الأربعاء الماضي، إن العالم يحتفل بـ»الآمال العريضة والإمكانات الهائلة» التي تزخر بها هذه القارة الغنية بالتنوع والمفعمة بالحيوية، وذلك في رسالة طبعها التفاؤل بمناسبة «يوم إفريقيا». وصرح الأمين العام أنطونيو غوتيريش، بأن «إفريقيا موطن الأمل»، في إشارة إلى «عدد الشباب المتنامي والحيوي في القارة». ولم ينس المسؤول الأول في الأمم المتحدة التذكير بأن هناك «تحديات متعددة تمنع إفريقيا من استغلال طاقتها كاملة». ومع إعلان عام 2022 عام التغذية من قبل الاتحاد الإفريقي، حث الأمين العام في رسالته، العالم على «أن يتكاتف تضامنا مع جميع الأفارقة بهدف تعزيز الأمن الغذائي ووضع التغذية في متناول كل شخص». واختتم الأمين العام للأمم المتحدة رسالته بالتعهد بمواصلة وقوف المنظمة «باعتزاز مع الأفارقة للعمل على الوفاء بوعد جعل إفريقيا قارة ينعم فيها الجميع بالازدهار والسلام».

على صعيد آخر، أطلق البنك الإفريقي للتنمية، الجمعة الماضية، خطة عاجلة لإنتاج الغذاء في أفريقيا بقيمة 1.5 مليار دولار لإنتاج الغذاء. وفي هذا السياق، أكد رئيس البنك الإفريقي للتنمية، أكينوومي أديسينا، في أكرا، أن أفريقيا لن تواجه أزمة غذائية. وأوضح أن هذا المخطط يندرج في إطار الأولويات الخمس الكبرى للبنك الإفريقي للتنمية، والتي مكنت أكثر من 76 مليون فلاح من الولوج إلى التقنيات الفلاحية المحسنة.

وفي موضوع ذي صلة، قالت رئيسة الحكومة التونسية نجلاء بودن، الأربعاء الماضي في كلمتها بالجلسة الافتتاحية، الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي:»تمويل الاستثمار والتجارة في إفريقيا»، أنّ تونس تستعد خلال الأشهر المقبلة لاحتضان المنتدى التونسي للاستثمار الذي سينعقد في يونيو والقمة الثامنة لمؤتمر طوكيو الدولي حول التنمية الافريقية (TICAD 8) في أغسطس، والقمة الفرنكفونية في نوفمبر 2022، مضيفة أن هذه المواعيد الدولية تمثل فرصة للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين للقاء مع الممولين الدوليين وصناديق الاستثمار لمناقشة الآليات المالية لإنعاش الاقتصاد الإفريقي وأدوات تنمية التجارة بين البلدان الافريقية.

وفي سياق متصل، أكدت المفوضة الأوروبية للشراكة الدولية، يوتا أوربيلينين، أنه من الضروري تحسين آليات إعادة هيكلة ديون عدد من البلدان الأفريقية، مشددة على ضرورة العمل سويا لإيجاد حلول لمنح هذه الدول حرية مالية أكبر. وشددت المفوضة الأوروبية على أنه «يجب أن نعمل سويا لإيجاد حلول لمنح الدول الأفريقية حرية مالية أكبر»، مضيفة أن ديون هذه الدول آخذة في الازدياد. وقالت «أعتقد أننا بحاجة إلى إعادة هيكلة الديون».

قمة استثنائية حول مالي وغينيا وبوركينا فاسو

ستعقد المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) قمة استثنائية حول الوضع السياسي والاجتماعي في مالي وغينيا وبوركينا فاسو، يوم 4 يونيو في العاصمة الغانية أكرا. وكانت المنظمة الإقليمية أرسلت مبعوثين إلى هذه الدول للتباحث مع سلطاتها من أجل الوصول إلى حلحلة الأوضاع فيها. وسيدرس قادة إيكواس التقارير التي سيقدمها هؤلاء المبعوثون. يذكر أن إيكواس علقت عضوية هذه الدول الثلاث الواقعة في غرب إفريقيا بعد استيلاء العسكريين على السلطة فيها.

الرئيس الصومالي يلتقي قائد القوات الأمريكية في أفريقيا

التقى الرئيس الصومالي الجديد حسن شيخ محمود قائد القوات الأمريكية في إفريقيا «أفريكوم» الجنرال ستيفن تاونسند بحضور سفير الولايات المتحدة لدى الصومال لاري أندريه. وقدم قائد أفريكوم التهاني إلى الرئيس على فوزه برئاسة الجمهورية في الانتخابات التي عقدت في 15 من الشهر الماضي في العاصمة مقديشو. كما بعث برسالة تهنئة إلى الشعب الصومالي والحكومة وجميع المشاركين في العملية الانتخابية على جهودهم لضمان نجاح الانتخابات. واتفق الرئيس الصومالي والقائد الأمريكي خلال محادثاتهما على تعزيز التعاون الوثيق بين أفريكوم وقوات الأمن الصومالية لضمان عودة السلام والاستقرار إلى الصومال.

وفي موضوع ذي صلة، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تمديد بثلاثة أشهر لآلية التمويل الموسع للصومال. وأفاد بيان صادر عن صندوق النقد الدولي أنه تقرر تمديد أجل آلية التمويل الموسع إلى غاية يوم 17 أغسطس 2022 . وأوضح صندوق النقد الدولي، في بيانه، أن «التمديد سيتيح الوقت المطلوب لتأكيد التفاهمات حول السياسة مع الحكومة الجديدة، وتأكيد ضمانات التمويل مع شركاء التنمية، باعتبارها مطلوبة لاستكمال المراجعتين الثانية والثالثة في إطار ترتيب آلية التمويل الموسع».

الأسبوع المغاربي
بوابة افريقيا الاخبارية
Afrigatenews.net
تصدر عن مؤسسة بوابة افريقيا الاخبارية

ملف خاص: قانون الاستثمار في الجزائر

في أفق صدور القانون الجديد: هل ستستعيد الجزائر ثقة المستثمر الأجنبي؟

سعيد هادف: وفق المعطيات المتوفرة، وبصدور، قانون الاستثمار الجديد، تكون الجزائر قد عرفت منذ الاستقلال، ثماني قوانين متعلقة بالاستثمار، حيث أصبح لكل رئيس تقريبا قانونه الخاص بالاستثمار. فأول قانون استثمار كان عام 1963، جاء بصبغة اشتراكية ثم قانون جديد بعد الانقلاب عام 1966راعى المساواة بين القطاع الخصوصي الأجنبي والعمومي في ظل الاقتصاد الاشتراكي. وقانون ثالث في 1982، تميز بأحكام خاصة بالقطاع الخاص الوطني والمحافظة على الاقتصاد الاشتراكي. ورابع تزامن مع الإصلاحات في 1990 في سياق الخروج من الأحادية إلى التعددية وهو قانون إصلاحي شبه ليبرالي. ثم قانون خامس في 1993 بعد توقيف المسار الانتخابي، وهو قانون ليبرالي محض. ثم قانون سادس في 2001، توخى الحفاظ على النهج الليبرالي ودعم الاستثمار الأجنبي. وسابع في 2013 تزامن مع الفساد المالي. والثامن على الأبواب.

وعرفت جل القوانين تعديلات كثيرة في ضوء القانون الواحد، خاصة بمقتضى القوانين المالية السنوية. يحتاج قانون الاستثمار -الذي ينتمي إلى منظومة القوانين الاقتصادية- إلى الأمن القانوني أي إلى استقرار نصوصه بما فيها التطبيقية حتى يجلب المستثمرين الخواص، سواء الأجانب أو الوطنيين؛ يتمثل المتحول في قوانين الاستثمار في هذا الانتقال الجذري من إصدار القوانين في ظل النظام الاشتراكي وذلك ما حصل مع القوانين التي صدرت في عهد بن بلة وبومدين وبداية فترة بن جديد، ثم قانون حمروش الذي يمكن تكييفه بالإصلاحي والذي هيأ الظروف للانتقال إلى قانون ليبرالي محض مع المجلس الأعلى للدولة والذي حافظ عليه بوتفليقة على مرتين.

كما شهدت المزايا الجبائية والعقارية لفائدة المستثمرين تطورا مذهلا، خاصة مع قانون بوتفليقة في عهدته الأولى. أيضا عرفت أجهزة الاستثمار تحولا تنظيميا من قانون لآخر؛ تبقى أزمة القانون الجزائري في إجراءات تطبيقه بصفة عادلة بين المواطنين، وكثرة النصوص التنظيمية التي تعوق في كثير الأحيان التطبيق الصارم والسريع لأحكامه.

وتمنح السوق الجزائرية اليوم فرصا ذهبية للاستثمار أمام المتعاملين الأجانب، في أفق صدور قانون جديد يمنح عدة امتيازات جبائية وتسهيلات في الآجال وتخفيف الأعباء ومجابهة البيروقراطيا عبر الرد على ملف المستثمر في أجل أقصاه شهر وإيداع الوثائق دفعة واحدة لدى الشباك الوحيد، دون الركض بين الإدارات والهيئات بحثا عن الرخص والتصاريح، والتي كانت أحد أسباب نفور المتعاملين الأجانب من السوق الجزائرية في الماضي.

فشل الاستثمار بين شطط القانون والفقر المعرفي والفساد

في غمار الحراك، تم الزج بعدد من الشخصيات البارزة بسبب الفساد المالي (رجال أعمال، وزراء، ولاة وأطر ذات صلة بمجال المال والأعمال)، لعل أبرزهم علي حداد رئيس منتدى رؤساء المؤسسات، أكبر تجمع اقتصادي لرجال الأعمال الجزائريين.

وكشفت التحقيقات القضائية والتحليلات الاقتصادية عن الاختلال الذي تسبب في فشل الاستثمار من قصور في التشريع وسوء التطبيق والتطفل على القطاع واتساع رقعة الفساد.

في كتاب من 442 صفحة صدر بباريس في مطلع هذه السنة تحت عنوان: من السم الجزائري الى عبقرية أمة/ رسالة الى رئيس الجمهورية الجزائرية، حاول البروفيسور صديق لرقش العودة إلى أصل داء الفساد ليشرح للرئيس وللقارئ معا لماذا وكيف سقطت الجزائر بين فكي هذا الغول الذي عطّل التنمية الاقتصادية والسياسية والحقوقية.

عرف الفساد في البلد حسب الكاتب أربع مراحل كبرى: فترة الرئيس هواري بومدين، الذي جاء بمشروع تنموي طموح غداة الاستقلال جنّد له كل موارد البلد في شراء المصانع الجاهزة من الخارج وشهدت هذه الفترة ظهور أول فاعلين جزائريين امتهنوا الوساطة في المعاملات الدولية واستطاع بعضهم أن يبني استراتيجية فساد غنم منها أموالا طائلة ومن هذه الثغرة ظهر اول أثرياء الجزائر.

ثم جاءت فترة الرئيس الشاذلي بن جديد في بداية 1980 وعمّ الفساد في جزء كبير من العقود الدولية وحتى داخل الوطن في الأسواق العمومية.

وتأتي الفترة الثالثة مع بداية العشرية السوداء حيث استمر سم الفساد ينخر الاقتصاد الوطني عبر احتكار سوق السلع الأساسية المستوردة من طرف بعض الجهات بدعم من مسؤولين فاسدين. وفي الأخير كانت فترة عبد العزيز بوتفليقة ابتداء من سنة 2000 حيث تضاعف انتشار الفساد بكل اشكاله ووصل إلى أعلى هرم السلطة وأصبح ظاهرا للعيان بظهور اوليغارشية متنفذة لا تتورع في عرض ثرائها الفاحش. وكانت الحملة على الفساد تنطوي على جملة من القرارات: تفعيل المسطرة القانونية وفتح باب التفاوض والإصلاح الهيكلي لقانون الاستثمار وإعداد دراسات وندوات حول الثقافة المقاولاتية.

من فترة بن بلة إلى عهد تبون: قوانين الاستثمار في الجزائر بين الثابت والمتحول

محمد سعيد بوسعدية: بصدور قانون الاستثمار الجديد، تكون الجزائر قد عرفت منذ الاستقلال، ثماني(8)قوانين متعلقة بالاستثمار، حيث أصبح لكل رئيس تقريبا قانونه الخاص بالاستثمار. أصدر المجلس التأسيسي في فترة حكومة بن بلة أول قانون استثمار في 1963، ليعوضه مجلس الثورة بقانون جديد في عهد حكومة بومدين في 1966. عرفت فترة رئاسة بن جديد قانونين: الأول صدر في 1982، والثاني تزامن مع إصلاحات حمروش في 1990 كما أصدر المجلس الأعلى للدولة برئاسة علي كافي بدوره قانونه المتعلق بالاستثمار في 1993، ليستمر إلى غاية مجيء الرئيس بوتفليقة الذي عرفت فترته قانونين: الأول صدر في عهدته الأولى في 2001، والثاني صدر في عهدته الأخيرة حين كان مريضا.

1 - أول قانون الاستثمار في فترة بن بلة: قانون بصبغة اشتراكية

بعد سنة من الاستقلال، وقبل نهاية عهدته التأسيسية، أصدر المجلس التأسيسي الوطني القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963، المتعلق بقانون الاستثمار والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 53. يمكن وصف هذا القانون بالاشتراكي؛ لقد سمح للأجانب -دون القطاع الخاص الوطني – بالاستثمار، وحدد الحقوق والواجبات والمزايا التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي، لكن تبقى إمكانية تأميم الشركات الأجنبية قائمة، خاصة عندما تساوي الأرباح المحققة مبلغ رأسمال المستثمر. كما حدد القانون دور الدولة في الاستثمار قصد تحقيق الاقتصاد الاشتراكي، وذلك بإنشاء مؤسسات وطنية أو شركات مختلطة سواء مع رأسمال أجنبي أو وطني، خاصة في القطاعات الاقتصادية الحيوية. نشير إلى إنشاء اللجنة الوطنية للاستثمار تحت رئاسة مدير التخطيط.

2 - ثاني قانون الاستثمار في عهد بومدين: المساواة بين القطاع الخاص الأجنبي والوطني في ظل الاقتصاد الاشتراكي

بعد أكثر من سنة من الانقلاب الذي قاده بومدين في 19 جوان 1965، أصدر مجلس الثورة القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتعلق بقانون الاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 80. وجاء في عرض أسباب هذا القانون، أنّ هذا الأخير يهدف إلى سد الثغرات التي تشوب القانون السابق، وذلك بالتعريف عن المبادئ التي يقوم عليها تدخل رأس المال الخاص وتحديد الضمانات والمزايا الممنوحة لهذا الرأسمال سواء كان وطنيا أو أجنبيا. يؤكد القانون على تدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية الحيوية، لكن بإمكانها استدعاء القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي للمشاركة في هذه الاستثمارات. نشير أنّ رئاسة اللجنة الوطنية للاستثمارات تحولت لوزير المالية والتخطيط بعد أن كانت تحت رئاسة مدير التخطيط في القانون السابق. كما نذكر أن هذا القانون تعرّض إلى ثلاث تعديلات في سنوات 68، 71و72.

3 - ثالث قانون الاستثمار في عهد بن جديد: أحكام خاصة بالقطاع الخاص الوطني والمحافظة على الاقتصاد الاشتراكي

أصدر المجلس الشعبي الوطني القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 34. ومن مزايا هذا القانون أنه استثنى من أحكامه الاستثمار الأجنبي والاستثمار الحكومي. نشير إلى أن تأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها تم بموجب قانون خاص. ويخضع لأحكام هذا القانون كل مشروع استثمار يقل عن 30 مليون دينار جزائري يبادر به شخص أو عدة أشخاص طبيعيون ذوو الجنسية الجزائرية ومقيمون بالجزائر. كما تندرج مشاريع الاستثمار المزمع انجازها على يد القطاع الخاص الوطني في إطار الأهداف والأولويات والمجالات المحددة في المخططات الإنمائية الوطنية. استثنى هذا القانون من تطبيق أحكامه القطاعات الفلاحية والحرفية وتجارة التجزئة والمهن الحرة. وتشمل هذه الاستثمارات على الخصوص، نشاطات تأدية الخدمات المتمثلة في التصليح الصناعي وصيانة آلات الصنع، والصناعة الصغيرة والمتوسطة المكملة أو في أسفل إنتاج القطاع الاشتراكي والصيد البحري ماعدا الذي يتم في أعالي البحار، والبناء والأشغال العمومية والفندقة والسياحة والنقل البري للمسافرين والبضائع. نشير إلى أنّ اللجنة الوطنية للاستثمارات تحولت إلى لجنة وطنية للاعتماد تحت رئاسة وزير التخطيط والتهيئة العمرانية، ولها فروع ولائية تحت رئاسة الولاة، ويبتون في الاستثمارات التي لا تتجاوز 3 ملايين دينار جزائري فقط. كما تم إنشاء بمقتضى مرسوم الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص الوطني ومتابعته وتنسيقه. تعرّض هذا القانون إلى تعديلين عن طريق قانوني المالية لسنتي 1984 و1986.

4 - رابع قانون الاستثمار في فترة بن جديد: قانون إصلاحي أم شبه ليبرالي

تمّ إصدار هذا القانون ضمن المنظومة القانونية التي قام بإعدادها فريق الإصلاح برئاسة الجمهورية تحت قيادة مولود حمروش. يتعلق الأمر بالقانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جوان 1988، المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 28. ويكمن الجديد في هذا القانون عدم تسقيفه للمبالغ المستثمرة، وإمكانية الاستفادة من الأراضي قصد الاستثمار، وتحديد القطاعات التي لا يجوز للمستثمر الخاص الخوض فيها والمتمثلة في النظام المصرفي والتأمينات والمناجم والمحروقات والصناعة القاعدة للحديد والصلب والنقل الجوي والسكك الحديدية والنقل البحري وبصفة عامة كل النشاطات المتعلقة بالأملاك العامة. نشير إلى أنّ هذا القانون لم يحدد الهيئة المكلفة باعتماد وتسيير الاستثمارات على غرار اللجنة الوطنية للاستثمارات أو الاعتماد، وأرجع ذلك للتنظيم، حيث أمسى المجلس الوطني للتخطيط هو المكلف بمتابعة الاستثمارات.

يتبع ...

5- خامس قانون الاستثمار في عهد المجلس الأعلى للدولة: قانون ليبرالي محض

أصدر المجلس الأعلى للدولة تحت رئاسة علي كانيف المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 64. وجاء صدور هذا القانون في ظروف أمنية خاصة ومالية خانقة، حيث لجأت الدولة إلى إعادة جدولة ديونها مع صندوق النقد الدولي، مما يعني أن أحكام هذا القانون صيغت بتوجيهات من ذات الصندوق. وتسري أحكام هذا القانون على الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي معا دون تمييز في كل القطاعات بخلاف تلك المخصصة للدولة أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب هذا القانون، وهي المتعلقة على الخصوص بالمحروقات. من مزايا هذا القانون، إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات لدى رئيس الحكومة، وتكون على شكل شباك وحيد تضم كل الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار، ولها أجل ستون يوما للرد بالقبول أو بالرفض على طلب الاستثمار، وللمستثمر الحق في طعن القرار أمام الهيئة الوصية.

وتمثل الإعفاءات الجبائية للمستثمرين أهم امتياز مقارنة بالقوانين السابقة، ويبقى الهدف هو جلب المستثمر الأجنبي والعملة الصعبة معا. وتزداد هذه الامتيازات في المناطق الخاصة، حيث تصل إلى التنازل عن أراضي تابعة للأملاك العامة بالدينار الرمزي. كما يتم لأول مرة منذ الاستقلال إنشاء المناطق الحرة الخاصة بإنجاز مستثمرات في مجال نشاطات موجهة للخارج. تعرّض هذا القانون إلى تعديلين بمقتضى قانوني المالية لسنتي 1998 و1999. كما نشير وأنه لأسباب أمنية، لم يجلب هذا القانون المستثمرين الأجانب كما كان منتظرا رغم الامتيازات الجبائية المقدمة.

6- سادس قانون في فترة الرئيس بوتفليقة: الحفاظ على النهج الليبرالي وتدعيم الاستثمار الأجنبي

صدر هذا القانون بمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 47. عرّف الاستثمار باقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة؛ وكذا المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، إلى جانب استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية.

أحدث القانون المجلس الوطني للاستثمارات تحت رئاسة رئيس الحكومة، كما تنشأ لدى هذا الأخير وكالة وطنية لترقية الاستثمارات مهمتها القيام في أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا، بتزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لانجاز الاستثمار وتبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها. وفي حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه 15 يوما للرد. ويمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء وهي سابقة مقارنة بالقوانين الماضية.

ومن المزايا الجبائية التي أقرّها هذا القانون هي تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، والإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني. كما أقرّ على مزايا جبائية أخرى تتعلق بالإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركة والضريبة على الدخل الإجمالي للأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني إلى جانب الرسم العقاري على الملكيات العقارية الخاصة بالاستثمار. في هذه الإطار، تم إصدار القانون رقم 08-04 المؤرخ في أول سبتمبر 2008، المتعلق بتحديد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لانجاز مشاريع استثمارية.

وحتى يعطي هذا القانون مصداقية أكثر للمستثمرين الأجانب، أشرّ على الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، المتعلقة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، وتلك المتضمنة تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى إلى جانب الاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات. نشير إلى أن هذا القانون الذي استمر لمدة 15 سنة، تعرّض إلى الكثير من التعديلات وصلت إلى ثمانية تعديل منها ما تم بمقتضى القوانين المالية السنوية.

7- سابع قانون في العهدة الأخيرة لبوتفليقة: تزامن مع الفساد المالي

صدر هذا النص التشريعي بمقتضى القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 46. يعرّف الاستثمار بكل اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج وإعادة التأهيل، وكذا المساهمات في رأسمال الشركة. تم إلغاء استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية الذي نص عليه القانون السابق.

حافظ على أجهزة الاستثمار والمتمثلة في المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، وفصّل هذه الأخيرة إلى 4 مراكز هي: مركز تسيير المزايا، ومركز استيفاء الإجراءات، ومركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ومركز الترقية الإقليمية. كما حافظ القانون الجديد على المزايا التي أقرّها القانون السابق، وأضاف مزايا لأنشطة خصوصية كتلك المتعلقة بالسلع بما فيها المجددة التي تشكل حصصا عينية خارجية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج، وكذا السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء المستأجر في إطار الاعتماد الإيجاري الدولي، بشرط إدخالها في حالة جيدة. حافظ على إجراءات الطعن واللجوء إلى القضاء في حالة رفض الامتيازات، وأبقى على الامتيازات الجبائية، وأضاف الامتيازات الخاصة بالنشاطات المنشئة لمناصب الشغل، والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، حيث يعود للوكالة تحديد هذه النشاطات.

8 - ماذا عن قانون الاستثمار في عهد تبون؟

تأجيل صدور قانون الاستثمار في فترة الرئيس تبون ينم عن صعوبة تجديد أحكام هذا القانون، باعتبار أنّ القوانين السابقة فصلت الأمور تفصيلا، ولا يكمن المشكل في اعتقادنا في ماهية النصوص بل في إجراءات تطبيقها واستعمال الزبونية للاستفادة من هذه المزايا الجبائية والعقارية خاصة في ظل القانون الأخير الذي مازال ساري المفعول إلى غاية صدور القانون الجديد. سيحافظ القانون الجديد على الاستثمار الأجنبي والوطني الخاص، ومن الممكن أن يعطي الأولوية للشركات الوطنية بعد أن فشل القطاع الخاص في إحداث الوثبة الاقتصادية نظرا لانتشار الفساد المالي والإداري. كما سيحافظ على المزايا الجبائية والعقارية قصد جلب المستثمرين الأجانب على الخصوص. وقد نعود إليه في مقال مفصل حين صدوره.

8 - استنتاجات: عرفت الجزائر منذ الاستقلال سبع قوانين خاصة بالاستثمار والثامن على الأبواب، وعرفت جل القوانين تعديلات كثيرة في ضوء القانون الواحد، خاصة بمقتضى القوانين المالية السنوية. يحتاج قانون الاستثمار -الذي ينتمي إلى منظومة القوانين الاقتصادية- إلى الأمن القانوني أي إلى استقرار نصوصه بما فيها التطبيقية حتى يجلب المستثمرين الخواص، سواء الأجانب أو الوطنيين؛ يتمثل المتحول في قوانين الاستثمار في هذا الانتقال الجذري من إصدار القوانين في ظل النظام الاشتراكي وذلك ما حصل مع القوانين التي صدرت في عهد بن بلة وبومدين وبداية فترة بن جديد، ثم قانون حمروش الذي يمكن تكييفه بالإصلاحي والذي هيأ الظروف للانتقال إلى قانون ليبرالي محض مع المجلس الأعلى للدولة والذي حافظ عليه بوتفليقة على مرتين. كما شهدت المزايا الجبائية والعقارية لفائدة المستثمرين تطورا مذهلا، خاصة مع قانون بوتفليقة في عهدته الأولى. أيضا عرفت أجهزة الاستثمار تحولا تنظيميا من قانون لآخر؛ تبقى أزمة القانون الجزائري في إجراءات تطبيقه بصفة عادلة بين المواطنين، وكثرة النصوص التنظيمية التي تعوق في كثير الأحيان التطبيق الصارم والسريع لأحكامه.

نويوة هدى: قانون الاستثمار في الجزائر بين الواقع و رهانات المستقبل – مفاهيم و آفاق-

تسعى الدولة الجزائرية في الوقت الراهن نحو التوجه الى إصدار قانون لتشجيع وترقية الاستثمار في مختلف القطاعات يعكس المرحلة الجديدة بعد أن عرفت المرحلة السابقة شراكة واستثمارات أجنبية تميزت في نهايتها بتسجيل قضايا فساد كثيرة تمت معالجتها عن طريق القضاء، أثرت سلبا على صورة الجزائر على المستوى الخارجي، ولم تعد السوق الجزائرية على إثرها تستقطب الاستثمارات ذات المصداقية أو الشركات الدولية وحتى الوطنية النزيهة التي تسعى للعمل في إطار من النزاهة والشفافية.

ولعل إطلاق، في المرحلة الحالية، ما يعرف بالدبلوماسية الاقتصادية وتعيين مندوبين في هذا الشأن مساعدين لوزير الخارجية من شأنه تدعيم هذا التوجه واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ذات الفعالية التي لها نية صادقة للاستثمار في الجزائر والتعاون مع الشركات الجزائرية والسلطات العمومية لرفع وتيرة النشاطات المختلفة في الجزائر، وكذا السماح بشكل مقابل للشركات والمتعاملين المحليين من دخول الأسواق الأجنبية بالأخص الافريقية منها والدخول في شراكات ومشاريع استثمارية تعود عليها بالفائدة وعلى الاقتصاد الوطني ككل، سيما وأن السوق الجزائرية بنظر خبراء الاقتصاد في الجزائر أو خارجها سوقا واعدا بل وخصبا وبالتالي كل مشروع استثمار بالتأكيد سيلاقي النجاح المنشود.

هذا التوجه أو الغاية، لن تتأتى إلا بقانون استثمار يستجيب لهذه التطلعات ويشجع الاستثمارات في مختلف القطاعات بعيدا عن قطاع المحروقات الذي يتميز فيه الاستثمار بميزات وخصائص تختلف عن باقي القطاعات، ولعل أهم مسألة في ترقية الاستثمارات هي التخلي عن قاعدة الشراكة 49/51 وتركها فقط في القطاعات ذات الطبيعة الاستراتيجية التي لها تأثير مباشر على إمكانات ومقدرات الأمة بمختلف صورها.

علما أن هذا التوجه الجديد، لن تؤتي نتائجه مالم يصدر قانونا جديدا يكون واضحا ودقيقا من جهة، ومن جهة أخرى يحتوي ضمانات وتحفيزات تشجع على التنافس بين المتعاملين الوطنيين والأجانب على الظفر بمشاريع استثمارية ذات فعالية في ترقية الاقتصاد الوطني، بل ومن جهة ثالثة وحتى تتحقق هذه الأهداف لابد من ترقية الجانب الإداري والتقني في معالجة ملفات الاستثمار والتوجه نحو رقمنة القطاع للقضاء على البيروقراطية والتسيير الإداري البطيء والتوجه نحو التسيير الاقتصادي التجاري، كما يجب أن تتوافق هذه الحركية مع تغيير في النظام البنكي والنظام الجبائي والجمركي ومختلف القوانين ذات الصلة سيما قانون الصفقات العمومية.

من هذا المنطلق جاء كتابنا هذا بُغية تقديم إضافة للسلطات العمومية للاستفادة من الأبحاث التي تميز بها والتي قدمها خيرة الباحثين من الجامعات الجزائرية والأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى يُعد لبنة تضاف إلى المكتبة القانونية الجامعية وكذلك تعد نموذجا للعاملين في هذا القطاع أو الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذا المجال، كما يُعد إضافة للنشاطات المتميزة لمخبر العقود وقانون الأعمال الرائد في مجال الأعمال.

الفساد في الجزائر.. من أين جاء هذا السم؟

حميد زناز: تسلل الفساد كمرض عضال الى جميع الطبقات الاجتماعية والمؤسسات وذلك بداية من السنوات الأولى لاستقلال الجزائر. ومع مرور السنوات امتدت مخالب هذا الأخطبوط الى كل القطاعات الحيوية وعلى وجه الخصوص الإدارة ومؤسسات القطاع العمومي.

في كتاب من 442 صفحة صدر بباريس في مطلع هذه السنة تحت عنوان: من السم الجزائري الى عبقرية أمة / رسالة الى رئيس الجمهورية الجزائرية، حاول البروفيسور صديق لرقش العودة إلى أصل داء الفساد ليشرح للرئيس وللقارئ معا لماذا وكيف سقطت الجزائر بين فكي هذا الغول الذي عطّل التنمية الاقتصادية والسياسية والحقوقية.

عرف الفساد في البلد حسب الكاتب أربع مراحل كبرى: فترة الرئيس هواري بومدين، الذي جاء بمشروع تنموي طموح غداة الاستقلال جنّد له كل موارد البلد في شراء المصانع الجاهزة من الخارج وشهدت هذه الفترة ظهور أول فاعلين جزائريين امتهنوا الوساطة في المعاملات الدولية واستطاع بعضهم أن يبني استراتيجية فساد غنم منها أموالا طائلة ومن هذه الثغرة ظهر اول أثرياء الجزائر. ثم جاءت فترة الرئيس الشاذلي بن جديد في بداية 1980 وعمّ الفساد في جزء كبير من العقود الدولية وحتى داخل الوطن في الأسواق العمومية. وتأتي الفترة الثالثة مع بداية العشرية السوداء حيث استمر سم الفساد ينخر الاقتصاد الوطني عبر احتكار سوق السلع الأساسية المستوردة من طرف بعض الجهات بدعم من مسؤولين فاسدين. وفي الأخير كانت فترة عبد العزيز بوتفليقة ابتداء من سنة 2000 حيث تضاعف انتشار الفساد بكل اشكاله ووصل إلى أعلى هرم السلطة وأصبح ظاهرا للعيان بظهور اوليغارشية متنفذة لا تتورع في عرض ثرائها الفاحش.

إذا كان من الصعوبة الوقوف على السم الجزائري المتغلغل في كل مفاصل الحياة الاقتصادية والإدارية والسياسية نظرا لتمظهره في اشكال عديدة واستراتيجيات معقدة يصعب تحديد هوية الفاعلين وطرقهم التمويهية، إلا أننا، يقول مؤلف الكتاب البروفيسور صديق لقرش، يمكن أن نكتشف حيل هذا الداء وتقلباته في مجالات عديدة من أهمها تعيينات المجاملة والصداقة والقرابة وعلى الخصوص في مجال الديبلوماسية والوظائف الوهمية التي تعد بالمئات كل سنة. الاختلاس المتنوع والاحتيال مثل المنح الدراسية للخارج إذ استفاد العديد من أبناء كبار المسؤولين في النظام من تلك المنح والتي غالبًا

يتبع

الأسبوع المغاربي
بوابة افريقيا الاخبارية
Afrigatenews.net
تصـــدر عن مؤسســـة بوابـــة افريقيـــا الاخباريـــة

ما يتم إصدارها بطريقة مبهمة. تمثل هذه المخصصات عشرات الملايين من اليوروهات سنويًا، وتنتج خيبة أمل في عالم الطلاب المدركين للامتيازات التي يتمتع بها بعض (أبناء عصابات النظام) على حساب الجميع.

أصبحت الصفقات العمومية والحكومية المزورة هي القاعدة تقريبًا في جميع مناطق البلاد فغالبًا ما تكون المناقصات الوهمية لصالح جهات فاعلة بالتواطؤ مع الفاسدين في النظام. أما الاستحواذ على الأراضي الزراعية والصناعية بأسعار رمزية فكان في كثير من الأحيان بتواطؤ مع كبار المسؤولين، وهو ما مكن كثيرون من جني أرباح طائلة في أقل وقت ممكن. وأما ما نشر سم الفساد

أكثر فأكثر فهو ظاهرة فساد السياسيين والدبلوماسيين. ففي الانتخابات التشريعية لعام 2017 على سبيل المثال، وافق عشرات الطامحين في دخول البرلمان على دفع مبالغ مالية كبيرة من أجل الحصول على ترشيح على قوائم الأحزاب الكبرى كما أن بعض الموظفين في السلك الديبلوماسي وغيره يشترون تعييناتهم. ونقرأ في الكتاب عن الإفراط في تضخيم فواتير الواردات وانخفاض فواتير الصادرات وهذا ما أدى إلى تسهيل هروب رأس المال الى الخارج بشكل كبير.

كما نقرأ عن منح القروض البنكية دون أي مبرر اقتصادي حقيقي إذ أصدرت المؤسسات المالية قروضاً بعشرات المليارات من الدولارات بناءً على أوامر من السلطات العليا دون احترام الحد الأدنى من القواعد الاحترازية التي تسمح للمستفيدين بتحويل مبالغ ضخمة إلى الملاذات الضريبية. ويشير المؤلف الى انتشار رهيب للعمولات الخفية للوسطاء الجزائريين والأجانب في عقود البيع والشراء على نطاق واسع وكيف تم تجميع الملايين بالعملة الصعبة بعيدا عن السلطات الضريبية الجزائرية، مهربة الى الخارج وتستثمرة في تبييضها عن طريق الاستثمار في العقارات.

ويبقى سوق السيارات الملفت للنظر أهم مثال على تغول الفساد في الجزائر حسب صاحب الكتاب إذ يشتبه في بعض الفاعلين انهم دفعوا عمولات كبيرة جدا للدخول في هذا الميدان المربح للغاية. ولهذا السبب فإن السيارة المنتجة في الجزائر أصبحت تكلف أكثر من ثمن استيرادها.

يستنتج البروفيسور صديق لرقش أن حجم الإنفاق في الجزائر قد بلغ خلال العشرين سنة الماضية ما يقارب 1000 مليار دولار وقد وصلت العمولات والوساطة والتكاليف الإضافية المختلفة الى نسبة 10٪ ويعني أن خسارة الجزائر قد وصلت إلى قرابة 100 مليار دولار نُهبت خلال هذه الفترة على حساب الشعب

وهذا هو سبب وجود حاجة ماسة للتدخل لإيقاف النزيف حسب الكاتب ومحذرا أنه من السذاجة إلصاق صفة الفساد برجال النظام فقط. لقد انتشر الفساد بين جميع طبقات المجتمع في تواطؤ بين البرجوازية الصناعية والتجارية، والبرجوازية والتكنوقراطية، وبعض فئات التراتبية العسكرية العليا المقترنة بالمافيا الدولية، مع الصمت المتواطئ لبعض الدول. يكفي قراءة ما تم الكشف عنه في أوراق بَنما لفهم كيف قامت النخبة وبعض الصناعيين الجزائريين المشهورين بسرقة موارد الجزائر. فهل تصل الرسالة الى الرئيس عبد المجيد تبون؟ وإن وصلت، كيف يمكن أن تتخلص «جزائره الجديدة» من هذا السم القاتل؟

محادثات بين وزير المالية الجزائري وصندوق النقد الدول

أجرى وزير المالية الجزائري، عبد الرحمان راوية، محادثات مع مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي، جهاد أزعور وفريقه حول الوضع الاقتصادي بالجزائر وآفاقه.

وأوضحت الوزارة في بيان لها، بأن هذا الاجتماع «التقليدي» المنعقد عبر تقنية التحاضر عن بعد، يندرج في إطار اجتماعات الربيع لمجموعة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. ويهدف الاجتماع حسب الوزارة، إلى «تبادل الآراء حول الوضع الاقتصادي في الجزائر وآفاقه وحول السياسات العمومية الواجب ارساؤها لمواجهة التحديات التي يفرضها السياق الاقتصادي العالمي الحالي، وكذا الطريقة الأفضل لمرافقة صندوق النقد الدولي للجزائر من خلال الدعم التقني».

وذكّر الوزير راوية في مداخلته، بالإجراءات التي اتخذتها الجزائر لدعم النمو عقب الوباء وحماية القدرة الشرائية وحماية الفئات الهشة، سيما في سياق ظرف عالمي يطبعه استمرار التضخم وتذبذب سلسلات التموين.

وأكد الوزير أن الجزائر عازمة، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، على تعجيل الورشات الطموحة للإصلاحات الهيكلية التي سبق إطلاقها سيما في المجالات الجبائية والميزانية والبنكية. كما أشار إلى الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لضمان تجنيد أكبر للموارد المحلية تحسبا لتمويل الاقتصاد الوطني، سيما عن طريق الشمول الجبائي والمالي وادماج القطاع الموازي.

ومن جانبه، أوضح أزعور أنه رغم ارتفاع أسعار المحروقات المُسجل خلال الأشهر الأخيرة فمن الضروري الابقاء على الالتزام في مجال الإصلاحات الهيكلية والدعم الميزانياتي.

وحسب البيان فإن مدير قسم الشرق الأوسط وآسيا الوسطى جدد التأكيد في الأخير على استعداد مؤسسته لمواصلة نشاطاتها في مجال الدعم التقني والاستشارة قصد مرافقة مسار الإصلاحات الذي باشرته الجزائر.

وفي سياق متصل، التقى وزير المالية، السيد عبد الرحمان راوية الجمعة الماضية بالعاصمة الغانية أكرا مع رئيس البنك الافريقي للتنمية أكينوومي أديسينا، على هامش اشغال الاجتماعات السنوية لمجموعة هذه الهيئة المالية. و بحث الطرفان خلال هذا اللقاء وضع وآفاق التعاون بين الجزائر وهذه المؤسسة المالية الإقليمية، حسب ذات المصدر.

كما التقى السيد راوية، على صعيد ثنائي، بالعديد من نظرائه، لا سيما نظيره لجنوب افريقيا، السيد إينوك غودونغوانا. وركزت المحادثات مع هذا الأخير على تحديات التنمية في القارة الأفريقية والحلول التي يجب تصورها لتعزيز قدرتها على الصمود، لا سيما في البلدان الأكثر هشاشة. وذكر ذات البيان أن اللقاء تناول أيضا السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز العلاقات بين البلدين.

بالإضافة إلى ذلك، التقى السيد راوية بوفد من البنك الافريقي للتصدير والاستيراد (Afreximbank) بقيادة نائب الرئيس التنفيذي السيد دينيس دينيا. و تطرق المسؤولان إلى المسار الجاري لعضوية الجزائر في هذا البنك وآفاق التعاون وكذلك إمكانيات الشراكة بين الطرفين، لا سيما في مجال ترقية التجارة البينية-الافريقية ومرافقة المتعاملين الجزائريين لتعزيز تواجدهم في السوق القارية.

وتم تخصيص الاجتماعات السنوية لعام 2022 لموضوع: «دعم القدرة على التكيف مع المناخ والتحول العادل في مجال الطاقة في أفريقيا». و قد شكلت فرصة لمناقشة تحديات التنمية التي تواجه القارة الافريقية، لا سيما في سياق عالمي تسوده الشكوك.

وفي هذا الصدد، تمت الإشارة إلى أن «عواقب وباء كوفيد19- والأزمة الأكرانية أدت إلى اضطرابات كبيرة في مسارات التنمية للبلدان الإفريقية»، حسب نفس المصدر. وأثناء جلسة النقاش بين محافظي البنك الافريقي للتنمية، دعا المحافظون هذه المؤسسة إلى التعاون مع شركاء آخرين في التنمية قصد تعزيز قدرة إفريقيا على مقاومة الأزمات الصحية والاقتصادية مستقبلا وزيادة تمكين القارة في مجال الانتاج الصيدلاني من خلال تعزيز قدراتها الانتاجية والتكنولوجية في هذا المجال.

كما طالبوا هذه المؤسسة بتسريع تجسيد الأمن الغذائي من خلال إيلاء عناية خاصة للقطاع الفلاحي وتحديد حلول مبتكرة للتمويل الموجه لمكافحة الآثار المدمرة للتغير المناخي. وشكلت هذه الاجتماعات فرصة لمحافظي البنك الافريقي للتنمية للتبادل مع رئيس هذه المؤسسة الآفاق الاستراتيجية للبنك في السنوات العشر القادمة بهدف مرافقة القارة الإفريقية في مواجهة تحديات التنمية المفروضة ضمن السياق الجغرافي-الاستراتيجي والاقتصادي العالمي. وتم التطرق أيضا إلى مسائل الديمومة المالية للبنك واستدامته على المديين المتوسط والطويل وكذا الجوانب المرتبطة بتحسين حوكمته.

يذكر أن وزير المالية يشارك على رأس وفد جزائري في أشغال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الافريقي للتنمية المنعقدة بأكرا (غانا) من 24 إلى 27 مايو.

قانون الاستثمار الجديد سيعيد الثقة للمستثمرين

عبر الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، في بيان له الأسبوع الماضي، عن «ارتياحه» لمصادقة مجلس الوزراء على مشروع قانون الاستثمار الجديد، مؤكدا أنه من شأن هذا النص القانوني إعادة الثقة في المتعاملين الاقتصاديين لاسيما الشباب منهم.

وثمن الاتحاد في بيانه «وفاء رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، من خلال مشروع هذا القانون، بالالتزامات التي قطعها مع الشعب، خاصة ما تعلق بتحسين مناخ الاعمال والاستثمار والقضاء على البيروقراطية والعراقيل الادارية والمالية».

وأوضح الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين أن هذا النص الجديد «سيساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وإعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وبعث الروح في المعاملات التجارية والمالية, وخلق مناصب شغل جديدة, من خلال تشجيع المناولة والمقاولاتية وتحفيز الشباب على ذلك».

وسيسمح هذا القانون -يضيف البيان- «بتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، وذلك من خلال تحسين مستوى دخل الفرد الجزائري وضمان الوفرة في الانتاج والسلع المصنعة محليا وتقليص فاتورة الاستيراد وترقية الصادرات خارج المحروقات، وهذا بفضل المشاريع الاستثمارية الجديدة والمستحدثة من خلال الامتيازات والتحفيزات الممنوحة والمرافقة والضمانات القانونية التي تضمنها المشروع».

وفي هذا الصدد, أشاد الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين «بالأهمية البالغة» التي أولاها رئيس الجمهورية لهذا النص وإثرائه عدة مرات، مع الأخذ بعين الاعتبار الكثير من المقترحات التي قدمها الشركاء الاقتصادين والمنظمات النقابية والفيدراليات والاتحادات الوطنية.

واعتبر الاتحاد أن هذا «القانون من شأنه أن يعيد الاستقرار، والثقة للمتعاملين الاقتصادين والمستثمرين الشباب خاصة ولكل التجار والحرفيين الجزائريين وأصحاب الخدمات».

كما جدد «استعداده التام للانخراط في كل المساعي النبيلة للدولة وقيادتها الرشيدة ومؤسساتها القوية» وتجنيد وتعبئة كل منخرطيه لإنجاح سنة الاقلاع 2022 التي دعا إليها رئيس الجمهورية.

وبهذه المناسبة، ناشد الاتحاد كل التجار والحرفيين واصحاب الخدمات والمنتجين والمتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين الشباب على المستوى الوطني، بـ«التحلي بالوعي والروح الوطنية، للانتصار في المعركة الاقتصادية والاجتماعية التي تخوضها البلاد، والتضحية والنضال وفاءا لشهدائنا الابرار والمجاهدين الاخيار».

الأسبوع المغاربي
بوابة افريقيا الاخبارية
Afrigatenews.net
تصدر عن مؤسسة بوابة افريقيا الاخبارية

قانون الاستثمار الجديد يمكن أن يفتح آفاق جديدة للاستثمار الأردني في الجزائر

صرح سفير المملكة الهاشمية الأردنية بالجزائر، شاكر عطا الله العموش، يوم الخميس بوهران أن قانون الاستثمار الجديد يمكن أن يفتح آفاقا جديدة للاستثمار الأردني في الجزائر. وأوضح الدبلوماسي الأردني في تصريح لوأج على هامش افتتاح الطبعة الأولى للصالون الدولي للصحة و السياحة العلاجية، أن قانون الاستثمار الجديد «يمكن أن يفتح آفاقا جديدة للاستثمار الأردني في الجزائر»، مبرزا أن هذا سيكون قاعدة جديدة للتعاون الأردني الجزائري.

وأشار السفير الى أنه رغم وجود مجالات أخرى يمكن للمستثمرين الأردنيين الولوج فيها في الجزائر، تبقى الصناعة الصيدلانية المجال الرئيسي للاستثمار الأردني في الجزائر. وذكر السيد العموش بأن المستثمرين الأردنيين في الصناعة الصيدلانية متواجدون في الجزائر منذ التسعينيات من القرن الماضي.

وفي سياق آخر، أفاد السفير أن هناك مشاورات بين البلدين من أجل تجديد اتفاقية التعاون بين الجزائر والأردن في مجال الصحة، مشيرا الى أن الأمر يتعلق باتفاقية تنظيمية تعنى بمجال الصحة بين البلدين للاستفادة من خبرات الطرفين.

القانون الجديد حول الاستثمار سيعطي ديناميكية اكبر لتنويع الاقتصاد

أكد رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الطيب شباب، الاربعاء الماضي بالجزائر العاصمة، ان مشروع القانون حول الاستثمار، من شانه ان يعطي ديناميكية اكبر للجهود الرامية الى تنويع الاقتصاد الوطني وبناء الثقة بين الادارة و المتعاملين.

واشار السيد شباب, خلال يوم اعلامي حول دعم الاستثمار وعصرنة الصناعة الوطنية, بحضور المتعاملين الاقتصاديين الى «اهمية» الاجراءات المتضمنة في هذا القانون الجديد، مما سيسمح خاصة بـ»تحسين مناخ الاستثمار بغية جذب المستثمرين المحليين و الاجانب وتوفير المناخ الملائم للانعاش الاقتصادي».

واضاف ان عديد مجالات النشاط ستعرف ديناميكية جديدة، لا سيما بفضل هذا القانون الجديد، الذي من شانه ان يسهل العمل الاستثماري للمتعاملين الجزائريين و الاجانب.

وتابع رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ان مرافقة اصحاب المشاريع من خلال رؤية جديدة مع تعزيز دور الصيرفة الاسلامية، سيسمح كذلك بتعزيز العمل الاستثماري.

كما دعا السيد شباب، الى الرفع من مستوى دور البنوك و تعميم الرقمنة بهدف تحقيق الاهداف المرجوة في مجال الاستثمار.

وتابع قوله ان انشاء شباك موحد، في اطار هذا القانون الجديد، سيسهل الاجراءات الادارية.

من جانبه دعا الخبير الاقتصادي, هواري تيغرسي، في مداخلته بمناسبة هذا اليوم الاعلامي، الى ضرورة مراجعة الضريبة على الاستثمار و تعزيز دور البنوك من اجل ضمان مرافقة فعالة لأصحاب المشاريع.

كما اكد على الضرورة الملحة لرقمنة مختلف قطاعات النشاط ومكافحة التجارة الموازية وتطهير العقار, من اجل تطبيق امثل على ارض الميدان لهذا القانون الجديد حول الاستثمار. من جانبهم، اشار المتعاملون الاقتصاديون الى العراقيل التي تعترضهم في الميدان من اجل تحقيق مشاريعهم، داعيين في هذا الخصوص الى «مرافقة مالية افضل» من قبل البنوك وتخفيف الاجراءات الادارية.

هل سيكون للاستثمار الفرنسي حظ في الجزائر؟

تحدثت منابر إعلامية مؤخرا، أن أرباب العمل الجزائريين مع وفد من نظرائهم من تكتل "ميديف"، سيلتقون بمنتدى الأعمال الجزائري-الفرنسي بفندق الأوراسي بالعاصمة، وهو أكبر تجمع لأرباب العمل و"الباترونا" في فرنسا.

وحسب البيان، يتكون وفد "ميديف" بقيادة رئيسه، جيفروي رو دي بيزيو، من حوالي خمسة عشر من قادة الأعمال العاملين في قطاعات صناعة السيارات، والطاقة والصناعات الزراعية، والأدوية، والنقل، والبناء، والخدمات، وقطاعات أخرى.

الاجتماع الذي يندرج في إطار تعزيز العلاقات التاريخية والإستراتيجية بين المنظمتين، يهدف إلى تنشيط التعاون الاقتصادي بين الشركات الجزائرية والفرنسية. كما تحدث الإعلام أن الوفد الفرنسي لقاء مع أرباب أعمال جزائريين من تكتلات اقتصادية أخرى، كمجلس التجديد الاقتصادي الجزائري والغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة.

وعادت العلاقات لتشهد نوعا من الدفء في سياق انتخاب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لعهدة ثانية، حيث تسرّبت أحاديث من الجهتين عن فتح صفحة جديدة بين الطرفين، وهو ما يندرج في صلب اللقاء المرتقب الأحد بالعاصمة الجزائرية، والذي سيفرج عن ورقة طريق لتحديد معالم وشروط الشراكة خلال المرحلة المقبلة، ودراسة ملف اللجنة رفيعة المستوى بين البلدين، والتي بقيت عالقة منذ بداية تفشي وباء كورونا.

وتركّز الجزائر في ملف الاتفاقيات الاقتصادية مستقبلا على تنويع الأصدقاء والشركاء بناء على المصلحة وما يخدم الاقتصاد الوطني، بعيدا عن العقود التي اكتفت في الماضي بتحويل السوق الجزائرية إلى مجرد فضاء لتصريف فائض السلع الأوروبية دون أي قيمة مضافة، حيث تعتمد الشراكة مستقبلا على مبدأ الندية والمفاوضات الأفقية، دون منح الحصرية لأي شريك.

يأتي هذا المنتدى بعد عقد الطبعة الـ 13 للتظاهرة الاقتصادية «لقاءات الجزائر» التي نظمها «بيزنس فرانس». وبالمناسبة تم التطرق إلى مسألة استقطاب السوق الجزائرية للمتعاملين الاقتصاديين الفرنسيين، حيث تحدث دعا رئيس كونفدرالية أرباب العمل-المواطنين، سامي عقلي، المؤسسات الاقتصادية الفرنسية للاستثمار أكثر في الجزائر، في إطار الشراكة رابح+رابح، حيث اعتبر المتحدث خلال مداخلته في الحدث المذكور آنفا، أن الجزائر تشكل سوقا واعدا واستراتيجيا، والدليل الزهمية التي توليها له العديد من الأطراف الأجنبية، ما يسمح بخلق فرص عمل وشراكة في مختلف القطاعات، وبدرجة أولى الرقمنة، الطاقات المتجددة، المناجم والصناعة الغذائية.

ويرى المتابعون لمستجدات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا أن المنتدى الذي انعقد مؤخرا، تمهيد لفتح صفحة شراكة ثنائية جديد بعد فترة خمول.

جدير بالذكر، أن فرنسا كانت الشريك التجاري الثاني للجزائر سنة 2020، بصادرات بلغت 3.6 مليارات دولار ما يمثل 10.6% من واردات الجزائر، خلف الصين بـ 5.7 مليارات دولار، ومتقدمة على إيطاليا بـ 2.4 مليار دولار وألمانيا 2.2 مليار دولار، فإسبانيا 2.1 مليار دولار.

فيما تبقى الاستثمارات الفرنسية المباشرة ضعيفة، فحسب أرقام الوكالة الجزائرية لدعم الاستثمار، لم تتعد الاستثمارات الفرنسية 2.3 مليار دولار، تمثل 423 شركة أكبرها شركة «توتال» النفطية، «سانوفي» للأدوية، «لافارج» للإسمنت، و«رونو» لتجميع السيارات، إضافة لبنوك «بي أن بي باريبا»، «سوسيتي جنرال» و«بنك فرنسا».

وتم فسخ عقود شركات فرنسية ظلت تحتكر الخدمات، على غرار «سيال» التي ظلت تسير توزيع المياه لأكثرمن 15 سنة، «ميترو باريس» التي سيرت «مترو الجزائر» لـ 10 سنوات، وإلزام شركة «لافارج» بالتوجه نحو تصدير الإسمنت، إضافة إلى مراجعة شروط استيراد القمح الذي تحتكر فرنسا تصديره نحو الجزائر بقرابة 1.6 مليار دولار سنويا.

الأسبوع المغاربي
بوابة افريقيا الاخبارية
Afrigatenews.net
تصدر عن مؤسسة بوابة افريقيا الاخبارية

محلل سياسي تونسي: قيس سعيد يؤسس لطريقة حكم جديدة تنطلق من الحكم المحلي ثم الجهوي ثم الوطني

همسة يونس: قال الرئيس التونسي قيس سعيد إنه سيتم تشكيل لجنة لإعداد دستور لـ«جمهورية جديدة» مع تكليف هيئة للإعداد لحوار وطني، مضيفا أن اللجنة ستختتم أعمالها في غضون أيام معدودة. وأضاف سعيد أن الحوار الوطني بشأن الإصلاحات سيشمل أربع منظمات رئيسية في تونس، في إشارة إلى الاتحاد العام التونسي للشغل والهيئة الوطنية للمحامين بتونس والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. ولمزيد من التفاصيل حول تطورات المشهد التونسي أجرت «بوابة إفريقيا الإخبارية» هذا الحوار مع المحلل السياسي التونسي بسام حمدي، وإلى نص الحوار:

كيف تابعتم تفاصيل تشكيل لجنة استشارية مكلفة بصياغة مشروع دستور جديد في تونس؟

رئيس الجمهورية التونسية شكل لجنة لصياغة مشروع الدستور الجديد في تونس، وهي لجنة استشارية، هذه اللجنة تم تأسيسها من طرف رئيس الجمهورية لاعتبارين اثنين، الاعتبار الأول هو أن رئيس الجمهورية يريد أن يرضي الأطراف الداخلية في تونس التي تدعو إلى ضرورة التحاور بشأن الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس لذلك شكل هذه اللجنة وضم فيها منظمات المجتمع المدني الفاعلة على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الأعراف في تونس، الأمر الثاني هو أن رئيس الجمهورية أراد من خلال تشكيل هذه اللجنة ربما إرضاء الأطراف الدولية التي تدعوه في كل مرة إلى ضرورة التحاور مع بقية مكونات المشهد السياسي في تونس.

لذلك نرى أن هذه اللجنة هي بمثابة تعبيرة من تعبيرات رئيس الجمهورية على كونه يريد ربما التحاور مع الأطراف الفاعلة في تونس وليس الأطراف التي فشلت في إدارة الحكم والأطراف التي تتهم بارتكاب جرائم فساد وجرائم تمس الأمن القومي في تونس.

ما المدة المحددة لإعلان الدستور الجديد؟

رئيس الجمهورية حدد تاريخ 25 جويلية/ يوليو –وهو التاريخ الذي أسقط به نظام الحكم الذي كان قائم وهو النظام البرلمان- اليوم نرى أنه سيتم إجراء الاستفتاء على الدستور الجديد في نفس التاريخ، نظرا لعدة اعتبارات من بينها أن رئيس الجمهورية وضع خارطة طريق واسعة تضمنت عدة تواريخ وهذه التواريخ لديها رمزية، لذلك تحديد 25 جويلية/ يوليو هو بمثابة تأكيد على أن هذا التاريخ سيبقى في تاريخ تونس تاريخ إسقاط النظام شبه البرلماني الذي كانت تديره الأحزاب السياسية في تونس بعد الثورة، ويريد من خلال تحديد مواعيد الاستحقاقات الانتخابية في تواريخ لديها رمزية، كذلك يريد سعيد التأسيس لتاريخ سياسي جديد في تونس والتأسيس لمواعيد تبقى في ذاكرة التونسيين كونها تواريخ تمكنت من إخراج تونس من بعض الأزمات السياسية.

لماذا ألغي الدستور السابق؟

الواضح أن رئيس الجمهورية وحسب مشروعه السياسي يرفض الكثير من الأحكام الدستورية في هذا الدستور الذي تمت المصادقة عليه سنة 2014، بحيث يؤسس دستور تونس إلى نظام شبه برلماني، والمشروع السياسي لقيس سعيد يرتكز على ضرورة أن تكون الصلاحيات الكبرى لدى السلطة التنفيذية وبالخصوص لدى رئيس الجمهورية أكثر من السلطة التشريعية، لذلك نراه اليوم يحاول ربما تعديل الدستور التونسي وإقرار أحكام جديدة تعيد سلطة الحكم إلى رئاسة الجمهورية، وكذلك اعتقد أن ما ورد في الدستور السابق يتعارض مع مشروع البناء القاعدي أو الديمقراطية المجالسية التي يريد

> - التقارب المصري المغربي ليس وليد ا للحظة .
> - المنطقة العربية ستكون قبلة لإحداث مجموعة من التوازنات على المستوى العالمي.

أن يؤسس لها قيس سعيد، بحيث يرى قيس سعيد أن الدستور السابق يؤسس لإدارة مركزية أو الحكم المركزي والحال أن الفكر السياسي لقيس سعيد يريد أن يؤسس لطريقة حكم جديدة تنطلق من الحكم المحلي ثم الحكم الجهوي ثم الحكم الوطني.

ما الجديد الذي سيطرحه الدستور الجديد؟

من الواضح حسب تصريحات قيس سعيد فأن الدستور الجديد سيترجم المشاريع والأفكار السياسية والاجتماعية والاقتصادية لقيس سعيد، أهم هذه الأفكار الدستور الجديد حيث سيتم التخلي عن النظام السياسي الحالي في تونس، وسيتم التأسيس إلى أحكام دستورية تحدث نظام رئاسي في تونس، هذا النظام يمنح الصلاحيات الكبرى لرئيس الجمهورية وكذلك لرئيس الحكومة على أن تكون السلطة التشريعية سلطة رقابة أكثر من كونها سلطة تأسيس وسلطة اتخاذ قرارات، كذلك من خلال هذا الدستور ربما سيحاول رئيس الجمهورية تتبع الكثير من الأحزاب المشتبه تورطها في عمليات فساد ولم يفلح القضاء في محاسبتها.

ما أسباب استبعاد الأحزاب السياسية؟

من أهم الأسباب أن رئيس الجمهورية فقد الثقة تقريبا في جل الأحزاب التي كانت تدير المشهد في تونس بعد الثورة التونسية سواء كانت هذه الأحزاب في المعارضة أو في الحكم، لذلك نراه اليوم لا يعترف البتة بهذه الأحزاب بخلاف بعض الأحزاب التي قالت إنها تدعم مشروعه السياسي، السبب الثاني الذي يدفع قيس سعيد لعدم الاعتراف بالأحزاب السياسية هو الفكر السياسي لرئيس الجمهورية، وهو فكر الديمقراطية المجالسية أو ما يسمى بديمقراطية البناء القاعدي وهذه الأفكار السياسية لا تؤمن بالأحزاب وإنما تؤسس إلى مثلا التصويت على الأفراد وليس على القوائم، بمعنى أن اليوم جميع التونسيين من الممكن أن يترشحوا لأي استحقاق انتخابي وهم متساوون في الحضور.

هل هناك مخاوف من انفراد سعيد بالحكم؟

اليوم هناك مخاوف كثيرة من انفراد رئيس الجمهورية قيس سعيد بالحكم، كذلك هناك مخاوف من التأسيس لدستور جديد يعيد تونس إلى مربع الديكتاتورية –صحيح أن رئيس الجمهورية الحالي يعرف بنظافة اليد، وبمحاولته إخراج تونس من بعض الأزمات- لكن اليوم ما هي الضمانات الدستورية التي ستمنع تونس من العودة إلى مربع الديكتاتورية ومربع الممارسات السياسية المجحفة، وهل سيضع رئيس الجمهورية ضمانات في الدستور الجديد تمنع كل شخص ربما سيخلفه في رئاسة الجمهورية من أن يتسلط على بقية مكونات المشهد السياسي؟ لذلك اعتقد أن ما يجب على قيس سعيد فعله هو إيجاد ضمانات دستورية وقانونية كبرى لعدم فتح الباب أمام عودة الديكتاتورية من جديد.

ماذا عن تأثير هذا الوضع على الأحزاب؟

يبدو أن الكثير من الأحزاب السياسية اليوم تضررت من القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية بعد تاريخ 25 جويلية/ يوليو وفقدت الكثير من خزاناتها الانتخابية بعد أن كشف قيس سعيد عن تلاعب كبير تم خلال فترة الحكم التي تلت الثورة التونسية إلى حدود 2019، وكذلك بعض الأحزاب السياسية في تونس تصدعت وتفككت بسبب ربما اختلافات داخلها بشأن إمكانية دعم رئيس الجمهورية قيس سعيد وعدم دعمه تجاه المسار الذي يتم اعتماده، كذلك اعتقد أن بعض الأحزاب التي كانت تظن أنها ستفوز خلال الانتخابات التشريعية المقبلة اليوم أصبحت مهددة بكونها لن تفوز بأي مقعد نظرا لكون أن القانون الانتخابي الجديد سيصبح فيه تصويت على الأفراد وليس على القوائم، بمعنى أن حظوظ الأحزاب السياسية في الانتخابات ستصبح متساوية مع حظوظ أي فرد وأي مواطن عادي يترشح للانتخابات التشريعية.

من الأحزاب الأكثر تضررا.. وما توقعاتك لردود فعلها؟

الأحزاب الأكثر تضرراً من المسار السياسي الذي يتبعه رئيس الجمهورية قيس سعيد هم بالأساس حركة النهضة ذات التوجه الإسلامي التي سقطت من الحكم واستبعدت من إدارة شؤون الدولة لثاني مرة بعد الثورة التونسية وهذه المرة تم إسقاطها من طرف شخصية فاعلة في الدولة وهي شخصية رئيس الجمهورية، كذلك الحزب الثاني المتضرر هو حزب قلب تونس الذي تأسس في فترة قليلة قبل الانتخابات التشريعية لسنة 2019 وفاز بالكثير من المقاعد، ولا يمكن لهذا الحزب أن يعيد نفس التجربة بل أنه تفكك وتصدع فترة قليلة بعد الانتخابات، اعتقد أنه خلال هذه المرحلة كذلك تضرر الحزب الدستوري الحر من هذه القرارات بحيث كانت عبير موسي –وفق العمل والمنظومة السابقة- تتصدر نوايا التصويت في الكثير من الاستحقاقات الانتخابية، لكن اليوم أصبحت ربما اللمعة والإضاءة في المشهد السياسي يحتكرها قيس سعيد، غأغلق الكثير من الأبواب أمام عبير موسي التي لم يعد لها التأثير الكبير في عقول وأذهان الشعب التونسي.

برأيك.. هل سيتصاعد الاحتقان في الشارع التونسي؟

اعتقد أن الاحتقان في الشارع التونسي ربما سيتصاعد بتدهور المقدرة الشرائية لأفراد الشعب التونسي، خاصة وأن رئيس الجمهورية انشغل كثيرا بإدارة الشأن السياسي، لذلك اليوم هناك ربما غليان شعبي في تونس من عدم اكتراس رئيس الجمهورية بتبعات عدم إجراء قرارات اقتصادية عاجلة، ويمكن لهذا الغليان الشعبي أن يتحول إلى احتجاجات إذا لم يلتمس التونسيون اليوم على الأقل نية إصلاح في المجال الاقتصادي، اعتقد أنه ربما الاستحقاقات الانتخابية ستخفف من حدة هذا الغليان الشعبي لأن الشعب التونسي مزاجي بحيث يمكن أن تؤثر الاستحقاقات الانتخابية على مزاج الناخب، وقد يتحول الغليان إلى بعض الهدوء النسبي، لكن إذا طالت الأمور وانشغل رئيس الجمهورية بإجراء قرارات سياسية فأنه من المتوقع أن تحصل ربما احتجاجات عارمة.

ما السيناريو المتوقع خلال المرحلة المقبلة؟

الواضح هو أن تونس اليوم تدخل مرحلة جمهورية جديدة، اليوم تونس ستعود إلى نظام رئاسي هذا النظام سيؤسس له الدستور الجديد، وكذلك تونس اليوم ستدخل طورا جديدا بحيث ربما سيصبح الترشح للانتخابات التشريعية مسألة صعبة، خاصة ما إذا تضمن القانون الانتخابي أن كل من يثبت تورطه في تلقي أموال أجنبية أو شبهات فساد إداري لن يترشح، بمعنى أنه من الممكن أن نرى اليوم تفوقا من أبناء الشعب التونسي على من هم ينتمون إلى الأحزاب السياسية. كذلك اعتقد أنه خلال الفترة المقبلة ستتغير رؤية الشعب التونسي وستتغير طريقة إدارة الانتخابات بحيث يمكن اليوم لهذه الأفكار الجديدة للجمهورية التأسيس لمجلس وطني شعبي هذا المجلس هو السلطة التشريعية، واعتقد أن هذه الخيارات ستقلص من حجم الأحزاب خلال الفترة المقبلة.

حزب تونسي يرد على تصريح تبون من إيطاليا:

« تونس ليست في مأزق ولم تنتهك حقوق وحريات الأفراد »

قال الأمين العام لحزب التيار الشعبي التونسي زهير حمدي، إنّ «مصطلح مأزق الذي استخدمه الرئيس عبد المجيد تبون في وصفه للوضع التونسي الراهن لم يكن موفق».

وأضاف رئيس الحزب التونسي، في تصريح لإذاعة شمس أف أم التونسية، أنّ تونس ليست في حرب أهلية وليست في مأزق ووضعها أفضل من عدة دول أخرى، مُشيرا إلى أنّ «تونس لم تعرف عنف ولا إخلالا بالحقوق والحريات».

وانتقد زهير حمدي عبارة «لرجوع إلى الطريق الديمقراطي» التي استخدمها الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، قائلًا إنّه « لا يرى إخلالا بالحقوق والحريات، المظاهرات والتحركات الشعبية في كل مكان وهذا الأمر غير موجود في الجزائر! ».

للإشارة، كان الرئيس تبون قد صرّح يوم الخميس من روما في اطار زيارةٍ رسمية، إن الجزائر وإيطاليا مستعدتان لمساعدة تونس في تجاوز «المأزق الراهن والرجوع إلى الطريق الديمقراطي».

وقال مراقبون عقب تصريح عبد المجيد تبون بخصوص تونس، إنّ «الجزائر أعادت تقدير موقفها أمام التطورات السياسية في البلد الشقيق، خاصة وأنّ الجزائر ساندت قرارات الرئيس قيس سعيد بعد 25 جويلية من العام الجاري».

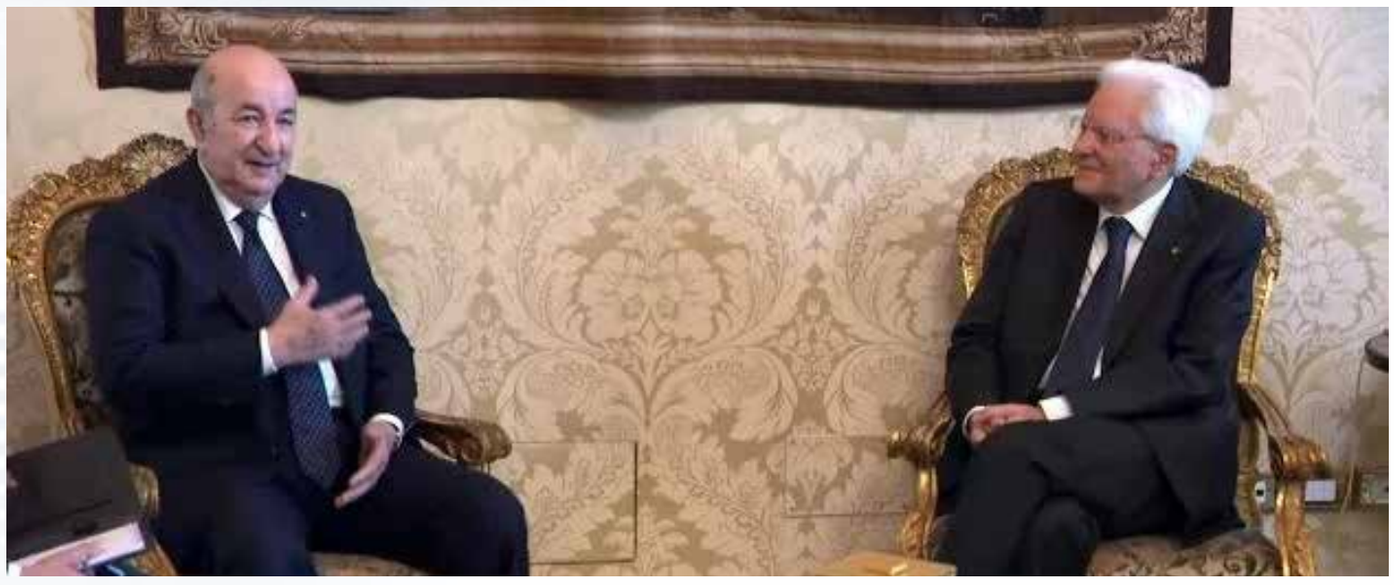

10 مال وأعمال
العدد (107) ــ الثلاثاء 31 / 5 / 2022
الأسبوع المغاربي
بوابة افريقيا الاخبارية
Afrigatenews.net
تصدر عن مؤسسة بوابة افريقيا الاخبارية

الجزائر: توسعة ميناء «جن جن»

كشف عبد السلام بواب، المدير العام لميناء «جن جن» الواقع بولاية جيجل (شرق الجزائر)، عن الشروع في دراسة التوسعة الثانية للميناء و التي تبلغ 350 هكتارا، وإنشاء أرصفة تفوق 3 كيلومتر، مما سيسمح برفع طاقة استيعابه الى 4 ملايين حاوية. وقال المدير في تصريح للإذاعة الجزائرية الأولى، أن المؤسسة تمكنت من معالجة 3.5 مليون طن من البضائع خلال الأربعة أشهر الأولى من السنة الجارية. متوقعا بلوغ 8.5 مليون طن مع نهاية السنة.

الرئيس الجزائري يعين محافظا جديدا لبنك الجزائري

عيّن الرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، صلاح الدين طالب، محافظا جديدا لبنك الجزائر، حسب بين لرئاسة الجمهورية الجزائرية. وجاء في البيان، أنه «طبقا لأحكام المادتين 91 الفقرة 7، و92 الفقرة 7، من الدستور، أنهى اليوم، رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون. مهام محافظ بنك الجزائر، رستم فاضلي، وعيّن صلاح الدين طالب، محافظا جديدا للبنك، خلفا له».

المغرب: ارتفاع منسوب الدين الداخلي

كشف التقرير الشهري الذي تعده مديرية الخزينة العامة أن جاري الدين الداخلي للمغرب بلغ عند متم أبريل الماضي 666.6 مليار درهم، بارتفاع معدله 2.5 في المائة مقارنة مع مستواه في متم ديسمبر من العام الماضي، وعزت الوزارة ارتفاع منسوب الدين الداخلي إلى اقتراض الخزينة من السوق المحلي لمبالغ تقدر بنحو 13.7 ملايير درهم نتيجة لطرحها عبر سندات الخزينة لأزيد من 47.8 مليار درهم وتسديدها لحوالي 34.1 مليار درهم. وأكدت بيانات مديرية الخزينة أن نفقات خدمة ديون الخزينة تراجعت في شهر أبريل الماضي بنسبة 4.6 في المائة لتصل إلى 10.1 ملايير درهم كفوائد عوض 10.6 ملايير درهم المسجلة في التاريخ نفسه من العام الماضي، وابتلعت فوائد الديون الداخلية وحدها 9.3 ملايير درهم عوض 9.5 في أبريل 2021 أي بانخفاض معدله 2.9 في المئة، بالمقابل تراجعت كلفة فوائد المديونية الخارجية بمعدل 19 في المائة لتناهز 856 مليون درهم عوض 1 مليار درهم المسجلة في التاريخ نفسه من العام الماضي. وخلال العام 2021، بلغ إجمالي الدين الخارجي للخزينة 203.7 مليار درهم أي أزيد من 21.9 مليار دولار. وقد كلفت خدمة ديون الخزينة إلى حدود شهر دجنبر الماضي، أزيد من 4.96 مليار درهم... ويذكر أن حكومة أخنوش قررت خلال سنة 2022 اقتراض ما لا يقل عن 105 ملايير درهم لسد حاجياتها التمويلية المتزايدة.

الاتحاد العام لمقاولات المغرب يحذر من الفساد الذي يكلف 50 مليارا

CGEM
الإتحاد العام لمقاولات المغرب
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Confédération Générale des Entreprises du Maroc

طالب الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الثلاثاء الماضي، بمجلس المستشارين، بنشر تقارير المفتشية العامة للمالية والشفافية في الصفقات العمومية، منتقدا «وجودا للفساد يضر بصورة البلاد وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، على الرغم من الحصيلة التي تتحدث الحكومة عن تحقيقها في مجال محاربة الفساد». وقالت البرلمانية عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نائلة التازي، إنه على الرغم من التدابير التي تقول الحكومة إنها اتخذتها إلا أن البلاد لا زالت تعاني من استشراء الفساد، مستدعية تقارير منظمة الشفافية الدولية «ترانسبارنسي» التي تشير إلى تراجع المغرب في مؤشر محاربة الفساد في الوقت الذي تقدمت دول عربية أخرى مثل دولة الإمارات التي تتصدر ترتيب الدول العربية.

جلسة عمل جمعت رئيسة الحكومة التونسية بمديرة صندوق النقد الدولي

تم تنظيم جلسة عمل جمعت رئيسة الحكومة التونسية نجلاء بودن بمديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا وذلك على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي بدافوس، حيث تم استعراض مسار التعاون المالي والتقني مع الصندوق وأوضحت بودن في هذا السياق رؤية تونس الشاملة حول التنمية وتلازم التوازنات الاجتماعية والاقتصادية وأهمية مراعاة الفئات الضعيفة والهشة ومرتكزات الإقتصاد الوطني ضمن مقاربة تشاركية مع كافة الأطراف الإقتصادية والإجتماعية.

الاتحاد الأوروبي يمنح تونس 300 مليون يورو

صرف الاتحاد الأوروبي، 300 مليون يورو لتونس ضمن برنامج المساعدات الكلية لدعمها في معالجة تداعيات فيروس كورونا. جاء ذلك وفق بيان صادر عن وزارة الخارجية التونسية،عقب اتصال هاتفي أجراه وزير الخارجية عثمان الجرندي مع المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والمالية باولو جانتيلوني الموجود حاليا بدافوس للمشاركة في المنتدى الاقتصادي العالمي. وذكر البيان، أن «الـ 300 مليون يورو التي تم صرفها هي القسط الثّاني والأخير من المساعدة الماليّة الكليّة المخصصة لتونس والمندرجة ضمن برنامج المساعدات الكلية لدعمها في معالجة تداعيات فيروس كورونا».

منافسة حامية الوطيس بين المغرب والجزائر وتونس على مقر الوكالة الإفريقية للأدوية

بعد أشهر من مصادقة الاتحاد الافريقي على معاهدة إنشاء الوكالة الإفريقية للأدوية التابعة إليه، بدأت المنافسة بين المغرب والجزائر وتونس، من أجل احتضان مقرها الدائم. الدول الثلاثة، حسب وسائل إعلام إسبانية، أرسلت بالفعل ترشيحها رسميا إلى كل من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية، إلا أنه وحسب ذات المصدر، يظل المغرب الأوفر حظا للظفر باحتضان مقر هذه الوكالة القارية، لكون صناعة الأدوية في المغرب، تغطي أكثر من 65 في المائة من الاحتياجات الوطنية، بنسبة 10 في المائة من الحجم الإجمالي للإنتاج المخصص للتصدير إلى الدول الإفريقية والأوروبية والاسكندنافية ودول الخليج.

لدعم الاقتصاد الأزرق... المغرب يقترض 350 مليون دولار من البنك الدولي

اقترضت المملكة المغربية مبلغ 350 مليون دولار من البنك الدولي لدعم انطلاقة برنامج الاقتصاد الأزرق، ويهدف هذا القرض لتطوير الأطر المؤسساتية وتدبير الموارد الطبيعية بشكل يلائم التحولات البيئية الأخيرة. وذكر بلاغ للبنك الدولي أن: «القرض يهدف إلى تشجيع إحداث مناصب الشغل، والنمو الاقتصادي، مع تحسين استدامة الموارد الطبيعية وقدرتها على الصمود، والأمن الغذائي، وهو الرهان الذي ازدادت أهميته مع تداعيات الحرب في أوكرانيا». وفي هذا الصدد، نقلت وكالة المغرب العربي للأنباء تصريحا لجيسكو هينتشل، مدير عمليات البنك الدولي لمنطقة المغرب العربي، حيث قال أن: «المغرب يتمتع بفضل واجهته البحرية على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي بإمكانات قوية لتنمية الاقتصاد الأزرق.

المغرب يدعو إلى تعاون إفريقي لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والصحي بأفريقيا

دعا المغرب، الثلاثاء الماضي، في مالابو بغينيا الاستوائية، إلى تعاون إفريقي لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والصحي في القارة الإفريقية. وجدد السفير الممثل الدائم للمملكة لدى الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة، محمد عروشي، إلى تحالف إفريقي وتعاون بين الدول الإفريقية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والصحي في إفريقيا. وأكد الدبلوماسي المغربي، خلال مداخلته في اللجنة المخصصة للأمن الغذائي والتغذية في السياق الإنساني العالمي في إفريقيا، أن القارة الإفريقية لا تزال مستوردا رئيسيا للمواد الغذائية، حيث تنفق ما يقرب من 43 مليار دولار سنويا، وقد يصل العدد إلى 110 مليار دولار في عام 2025 ، في ظل عدم وجود رد فعل إفريقي مشترك وعاجل.

المغرب يتجاوز إسبانيا ليصبح ثاني أكبر مصدر للطماطم إلى بريطانيا

خلال الفترة المتراوحة بين 2019 و2021، انخفضت مبيعات الطماطم الإسبانية إلى المملكة المتحدة بنسبة 43 في المائة، كما تراجعت صادرات الطماطم الهولندية إلى هذا السوق بنسبة 22 في المائة، على عكس المغرب الذي رفع من صادراته بـ63.44 في المائة. وحسب بيانات قسم الإحصاء بالأمم المتحدة اشترت المملكة المتحدة ما مجموعه 67.82 مليون كيلوغرام من الطماطم من المغرب في عام 2019 و110.85 مليون كيلوغرام في عام 2021، لتحل محل إسبانيا كثاني أكبر مصدر للطماطم إلى السوق البريطانية. بينما تعد هولندا أول مصدر للطماطم إلى المملكة المتحدة، متبوعة بالمغرب ثم إسبانيا، حيث يوفر المصدرون الثلاثة للسوق البريطانية 91.36 في المائة من احتياجاتها من الطماطم.

المغرب: استراتيجيا الاقتصاد الدائري

أوضح أحمد رضا الشامي رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبيئي، الشامي في الرأي الذي قدمه المجلس، الأربعاء الماضي، حول «إدماج مبادئ الاقتصاد الدائري في تدبير النفايات المنزلية والمياه العادمة»، أن هذه الخطورة تظهر في مجالي تدبير النفايات المنزلية والمياه العادمة، وذلك من خلال استنزاف الموارد الطبيعية النادرة وغير المتجددة، والتلوث وتفاقم حجم النفايات، وهو ما يكون له تداعيات سلبية على استدامة النمو الاقتصادي بالمغرب. وأوضح أن التشخيص المنجز والتوصيات الصادرة في هذا الرأي، تأخذ بعين الاعتبار مخرجات الاستشارة الواطنة التي أطلقها المجلس على منصته الرقمية، والتي أبدى فيها المُواطنون والمواطنات الذين تفاعلوا مع هذه الاستشارة عن استعدادهم للانخراط في الأنشطة الكفيلة بتغيير العادات الاستهلاكية الحالية. وأكد الشامي أنه بات من الأهمية بمكان اعتماد استراتيجية وطنية للانتقال نحو الاقتصاد الدائري لما له من مكاسب اقتصادية واجتماعية وبيئية للمغرب. وأضاف الشامي، إن النموذج الحالي للإنتاج والاستهلاك بالمغرب له آثارٌ ضارةٌ وخطيرة على البيئة وجودة الحياة.

حوالي نصف الشعب التونسي تحت خط الفقر

أكد وزير الشؤون الاجتماعية بتونس مالك الزاهي، أن قرابة 6 ملايين تونسي يرزحون تحت خط الفقر، بمعنى أن «نصف الشعب التونسي يعاني». وأوضح الزاهي في تصريح لموقع الشعب نيوز، أن عند قدومه إلى الوزارة وجد أنه لم يقع اتخاذ أي إجراء ولا إتباع أية سياسة لمجابهة الفقر، معتبرا أن ما مرت به تونس في هذا المجال هو بمثابة الفضيحة أو الجريمة. وأشار وزير الشؤون الاجتماعية التونسي إلى أن عدد العائلات المعوزة كانت في حدود 310 ألف عائلة في 2010 وانه اليوم في 2022، فقد أصبح أكثر 960 ألف عائلة محدودة الدخل وعاجزة.

الأسبوع المغاربي
بوابة افريقيا الاخبارية
Afrigatenews.net
تصدر عن مؤسسة بوابة افريقيا الاخبارية

رقوش: وديع بكيطة (1)

المَهْدَوية (3)

لا تقتصر ظاهرة المَهْدوية على الرجال فقط، بل والنساء أيضا؛ ومن هؤلاء طائفة الـ«جورو» Goro في «داهومي» التي قامت لتقضي على انتشار السحر وتبعها خلق كثير. وقد ظهر المتنبي «أداية» Adaé في ساحل العاج وكان يُعمِد بالروائح العطرية، ويحرم الأوثان، وكانت له وصايا عشر منها: لا تتلف زراعة جارك، ولا تغرر بامرأة دون أن تدفع لها أجرها.

وبعده في ساحل العاج قامت امرأة تسمى «ماري لالو» Marie Lalou سنة 1946، وهو العام الذي منحت فيه المستعمرة حق التصويت العام، وأسست مذهبا دينيا يعرف باسم «ديما» أي الرماد. دعت فيه إلى أن يكون للناس مطلق الحرية في اعتناق دين يلائمهم. وانتشر مذهبها انتشارا واسعا، وتأسست له معابد فيها الصليب ويسوع. غير أن الشعائر تتخللها أساليب السحر القديم.

وأعجبُ من ذلك كله أن النائب الإفريقي في البرلمان «هوفويت» Hophouèt اتخذه الناس إلها هو وأمه زمنا طويلا، على غير علم منه، ولم ينصرف الناس عن تأليهه إلا بطلب صريح منه. وفي عام 1921 ظهر في مستعمرة الكونغو البلجيكية متنبي آخر بين قبائل باكونجو هو «سيمون كمبانجو» أو «جونزا» Gounza وكانت دعوته مسيحية. غير أنه بعد نفيه أعلن إلى أتباعه أنه هو «المسيح المنقذ» وأنه هو «ملك السود» وهو الذي سيعيد إليهم وحدتهم، ويفتح أمامهم أبواب السماء. (هوبير ديشان. الديانات في أفريقيا السوداء، ص 185. 184).

وظهر عند قبائل «بلالي» Balali وهم جيران «باكونجو» حركة سياسة اسمها «الودّية» أسسها «أندريه متشوا» في الكونغو الفرنسية. ثم تحولت إلى حركة دينية. وقد مات مؤسسها سجينا سنة 1942 غير أن أتباعه لا يصدقون أنه مات، ولا يزالون ينتظرون عودته. وهذه الدعوة كسابقتها ما هي إلا رد فعل ضد نفوذ البعوث التبشيرية، والسلطات الإدارية. وهي محاولة من أهالي البلاد لبناء وحدتهم من جديد، والعودة إلى تماسكهم الاجتماعي الذي هدمه الرجل الأبيض.

وفي قبائل «أوبانجي» عضو برلماني كان قسيسا، يدعى «بوجاندا» Boganda يقول عنه مواطنوه أنه هو «الشمس والسماء» وأن في قدرته أن يحول الإنسان إلى حيوان. ويسمون البطاقة الانتخابية «تعويذة بوجاندا».

ومنهم حركة «الكميكويو» Kikouyou التي ظهرت في «كينيا»، وقامت بتأسيس كنائس مستقلة عن البيض عند ما حرم المبشرون بعض العادات الأفريقية الموروثة. وحركة «ماوماو» وهي حركة سياسية ضد البيض المستعمرين، استغلت قدسية القسم وروابط اليمين، وقامت على إحياء السنن الدينية القديمة الوثنية. (نفسه، ص 186).

Bloqia.alkatib@gmail.com

«خُبز على طاولة الخال ميلاد» تتُوج بجائزة البوكر

أول رواية ليبية تُتوج بالجائزة العالمية للرواية العربية لأصغر فائز بالجائزة في تاريخها..(خُبز على طاولة الخال ميلاد) للكاتب الشاب محمد النعاس..

وفي أول تعليق له على هذا الفوز وصف النعاس نفسه وتأثره بقصيدة بلد الطيوب للشاعر (علي صدقي) قائلاً «من صحراء الكوني إلى نخيل عبدالله القويري وحواري الفاخري، برقصات الكاسكا والزُكرة وأغاني الرحى والمرسكاوي وألحان فكرون والمزداوي، وبسحر الفونشة والزمزامات العظيمات، وبأكتاف قصص أمهاتنا، اليوم أقف، لا لأنتصر لنفسي ولكن لأنتصر لليبيا، لبلد الطيوب» بهذه الكلمات وصف النعاس تتويجه بجائزة «البوكر العربية» التي انتزع لقب الفوز بها من بين قائمة ضمت روايات مصرية وأماراتية وكويتية ومغربية وعمانية.

رواية (خُبز على طاولة الخال ميلاد) هي الرواية الليبية الأولى التي تفوز بالجائزة ولكنها ليست أول رواية ليبية تصل الي القائمة القصيرة حيث سبقها ترشح رواية (زرايب العبيد) لنجوي بن شتوان عام 2017. هذا أوضحت وكالة الصحافة الفرنسية أن بهذا الفوز يصبح النعاس الذي لم يتجاوز سنه الـ 31 عاما أصغر فائز بهذه الجائزة في العالم منذ انطلاقها.

ووصف رئيس لجنة التحكيم بالجائزة الروائي التونسي «الجميل شكري المبخوت» الرواية الفائزة بقوله: «تمكن صاحب هذا العمل من تتبع مسار الشخصية وهي تتلعثم لتقول وجودها وتستكشف هويتها المبتورة الحائرة المخالفة للتصورات الاجتماعية السائدة في قرية محافظة لا تحلم ولا تشجع على الحلم وما هذه القرية الا صورة من عالم عربي تهيمن عليه ايديلوجيا موروثة مغلقة لا ترى الواقع الا من خلال التمثلات الثقافية المستقرة.»

مناع محمد عبد الرازق: شيشنق الأول واسترداد القدس

هذا الكتاب عبارة عن سيرة ذاتية للزعيم شيشنق وهو زعيم قبيلة المشواش الليبية الذي تولى الحكم في بلاد القبط بعد ان اقصى «بوسس» عاهل الأسرة الحادية والعشرين.

الكاتب والمؤرخ والصحافي، الراحل محمد عبدالرازق مناع (1930-1992)، سجن في العهد الملكي، ونُكل بأسرته في عهد القذافي وتجاهله الفبراريون. له 51 كتابا مطبوعا من بينها كتاب «الأنساب العربية في ليبيا» والذي تم منع نشره في ليبيا فترة من الزمن. وكتب في التاريخ والأدب والترجمة.. وقاموس الدليل «عربي_انجليزي».. وقاموس في اللغة الإيطالية.

مؤلفاته في جميع المجالات: التاريخ والسياسة والتربية ومختلف العلوم، لم يسبقه ليبي غزارة في الإنتاج، عرفته جميع دور النشر العربية في تونس والقاهرة وبيروت والرياض، ورغم هذا تجاهلته دور الثقافة الليبية الرسمية في مختلف الفترات لأسباب سياسية ...من أبناء حي الصابري ببنغازي، عمل مترجما في المحكمة وعمل أيضا في الأرصاد الجوية، وفي إدارة المطبوعات.

وسبق أن سُجن السيد محمد مناع على خلفية كتاب له كان تحت الإنجاز في العهد الملكي، بعنوان "ليبيا في مفترق الطرق" حوكم بسببه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وربما عفى عنه الملك إدريس رحمه الله. ولم يطبع الكتاب.

عُين السيد محمد مناع رئاسة تحرير صحيفة "الثورة"، وهي أول صحيفة صدرت بعد 1969م، لكنه قدم استقالته في فبراير 1970م، ثم ترك مجال الصحافة واتجه إلى الترجمة في مجالات العلوم واللغات والتاريخ. كان أحد أسباب متاعب السيد محمد مناع مع القذافي نشره لمقالات اعتبرت معادية للنظام، منها مقال للدكتور عمرو النامي بعنوان "عودوا إلى ثكناتكم" والذي أحدث ضجة كبيرة، ومقال "الثورة ما لها وما عليها" للشيخ علي يحي معمر، التي جلبت المتاعب له، مما اضطره الي مغادرة البلاد إلى الجزائر، وعمل في الإذاعة الجزائرية كمحرر أخبار باللغة العربية، ثم غادر الجزائر إلى العراق ومنها إلى مصر، وكان السيد محمد مناع معروفا بشجاعته الأدبية وأمانته ونزاهته ونظافة ذمته المالية، ومن أمثلة ذلك أن راتبه استمر بعد استقالته، ولكنه رفض أن يمس منه قرشا واحدا.

وبالرغم من أن السيد محمد عبد الرازق مناع، تحصل على الشهادة الابتدائية فقط، إلا أنه كان كاتبا صحفيا ومحررا ومؤرخا مبدعا، نشر عديد الكتب منها

- أحمد الشريف: حياته وجهاده، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة 1978م / 1987م، دار الوحدة، بنغازي.
- افريقش فاتح القارة الافريقية، 1973م، طرابلس ليبيا، دار مكتبة الفكر.
- الانساب العربية في ليبيا، 1975م، الناشر: بنغازي، ليبيا: مؤسسة ناصر للثقافة
- بطل الإسلام الملثم يوسف بن تاشفين الناشر: بيروت: دار الوحدة، 1979.
- بطل الأندلس طارق بن زياد، الناشر: بنغازي، ليبيا: مؤسسة ناصر للثقافة، 1978م.
- التراث ومعاول الهدم، بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة/ 1975 1980م.
- تعليم اللغة العربية لقراء اللغة الإنكليزية.
- ثورة الفاتح من سبتمبر: أبعادها ومراميها، 1970م، الهيئة المصرية للكتاب، طرابلس: دار مكتبة الفكر، 1971م.
- جذور النضال العربي في ليبيا، 1972م، دار مكتبة الفكر، طرابلس.
- جولة في آسيا، 1974م، دار مكتبة الفكر، طرابلس.
- جولة في أفريقيا، 1974م، دار مكتبة الفكر، طرابلس.
- جولة في أمريكا الجنوبية، 1974م، دار مكتبة الفكر، طرابلس.
- جولة في أوروبا، 1975 م، دار مكتبة الفكر، طرابلس.
- الحروف المصورة.
- الحشرات منافعها ومضارها، 1975م، الناشر: الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان.
- الحقيقة اليقينية في الإسلام، الناشر: بنغازي، ليبيا: مؤسسة ناصر للثقافة، 1976، 1986م.
- خيبة الأمل السعيدة، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1971. الطبعة الثانية: 1973م، دار مكتبة الفكر، طرابلس.
- الدليل قاموس انكليزي عربي/ لبنان.
- دوافع الثورة الليبية، 1970م الناشر: بيروت: منشورات وكالة آسيا للتجارة.
- رعاية المسنين، 1984، الناشر: الرياض: دار العلوم.
- زهير بن قيس البلوي الصحابي الشهيد، 1979م، الناشر: القاهرة: مؤسسة ناصر للثقافة.
- سبتيموس سفيروس: امبراطور روما العربي، 1973م دار مكتبة الفكر.
- الشامل في اللغة الإنكليزية، 1967م الناشر: بنغازي، ليبيا: مكتبة الأندلس.
- الشامل في اللغة الإنكليزية، 1990م، الناشر: بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر.
- الشامل في اللغة الإنكليزية، 1995م، مركز الكتاب القاهرة.
- شيشنق الأول واسترداد القدس، الناشر: بيروت: دار الوحدة.
- الصحراء الليبية مصدر أقدم الحضارات، 1969 مكتبة بنغازي.
- القومية العربية بين القوى المتصارعة، 1959 الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1992م.
- ليبيا العربية في مفترق الطرق، مخطوط.

المخرج الجزائري رشيد بوشارب يفضح وحشية فرنسا في مهرجان "كان"

سيشارك الفيلم الجديد للمخرج الفرانكو جزائري رشيد بوشارب، في مهرجان كان السينمائي الذي تجري فعالياته هذه الأيام؛ في إطار : Cannes Première

الفيلم يحمل عنوان: إخواننا (Nos frangins)؛ من بطولة نخبة من الممثلين الجزائريين أو من أصول جزائرية، على غرار: رضا كاتب، لينا خوذري، سمير قاسمي، كما شاركت معه الروائية الجزائرية الشابة كوثر عظيمي، في كتابة سيناريو الفيلم.

الفيلم يتناول قصة الطالب الجزائري الأصل الشاب ماليك أوسكين، الذي قتلته بوحشية الشرطة الفرنسية سنة 1986، وقد أثار مقتله استياء واسعا، وتضامنا كبيرا من طرف الطلبة، سرعان ما أصبحت قضية رأي عام، ترتبت عنها تداعيات أمنية وسياسية في فرنسا. فقد أصبح ماليك أوسكين منذ ذلك الوقت، يمثل رمزا لمحاربة عنف الشرطة الفرنسية.

من المصادفة أن أحداث قضية ماليك أوسكين، سيتناولها أيضا مسلسل عالمي جديد (إنتاج شركة ديزني) يحمل عنوان «اوسكين»، بات يحقق نسبة مشاهدة عالية، كأحسن مسلسل في فرنسا لسنة 2022.

للإشارة المخرج رشيد بوشارب، وهو واحد من ألمع المخرجين الجزائريين، وأشهرهم عالميا، في رصيده إلى حد الآن 12 فيلما سينمائيا؛ وقد استطاع بفضل موهبته واحترافيته تحويل مادة تاريخية جزائرية إلى تحفة سينمائية رفيعة القيمة والمستوى، تحقق مشاهدة واسعة وتنال جوائز سينمائية معتبرة.

فلسطين في عيون النخب المغاربية

يصدر في الأيام القليلة القادمة، كتاب جديد، للأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، يحمل عنوان «فلسطين في عيون مغاربية».

ولهذا الكتاب أكثر من ميزة، يستمد منها أهميته، منها: أنه يضم بين دفتيه حوارات فكرية ونضالية وسياسية مع نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أجريت معه في مدينتي الرباط والدار البيضاء المغربيتين، وفي الجزائر العاصمة، كان من الطبيعي أن تضيء على الهم الفلسطيني، وهو أحد أكبر الهموم لدى الشعبين الشقيقين، في المغرب والجزائر، وأن تضيء في الوقت نفسه، على الحالة العربية الإقليمية، منظوراً إليها، هذه المرة، من غرب المتوسط، وضفاف الأطلسي، بما هي جغرافية سياسية محورية، تطل على جنوب أوروبا، من جهة، وعلى الداخل الإفريقي من جهة أخرى، كما تهب عليها رياح الأطلسي بما تحمله من سياسات أميركية، لها أثرها البارز على أوضاع المنطقة.

كما يضم هذا الكتاب كلمة نايف حواتمة في افتتاح أعمال المؤتمر التاسع لحزب التقدم والاشتراكية، أحد الأحزاب الرئيسية والفاعلة في المغرب الشقيق. وهي الكلمة التي – كما شهدت بذلك صحافة المغرب ومنها مجلة «نوافذ» – حرص الوزير المغربي الأول بنكيران، على الاستماع لها بعد أن كان قد عزم على مغادرة حفل الافتتاح، ملغياً بذلك ارتباطاته لصالح الكلمة. وهي الكلمة التي أثارت العديد من القضايا، وفتحت العديد من الملفات الكبرى، الخاصة بعالمنا العربي، بجناحيه المشرقي والمغاربي، والتي أثارت اهتمام أعضاء المؤتمر، وضيوفه، بحيث تحول إلى تظاهرة سياسية أحاطت بحواتمة، وندوة مفتوحة، استكمل خلالها ما حال ضيق الوقت عن شرحه.

كتاب، لا تقف وظيفته عند حدود التوثيق (على أهمية ذلك)، بل تمتد إلى الإسهام العملي في تنشيط عملية التنوير، ونشر الفكر الحداثي، ومكافحة التخلف، وسياسة «النقل بدلاً من العقل» وإحداث انقلاب في المعادلة، بحيث يصبح «العقل» هو الدليل، بعيداً عن كل أشكال النقل المعلب فكرياً.

والكتاب سيصدر في ثماني طبعات، في كل من بيروت، ورام الله، وغزة، وعمان، والجزائر، وتونس، والمغرب، فضلاً عن دمشق. وهو من إصدار «الدار الوطنية الجديدة»، و«الفرات» للنشر والتوزيع، وشركة «دار التقدم العربي» للصحافة والطباعة والنشر. وهو من 165 صفحة من القطع الوسط.

الأسبوع المغاربي
بوابة افريقيا الاخبارية
Afrigatenews.net
تصدر عن مؤسسة بوابة افريقيا الاخبارية
الأخبرة
استشراف
العدد (107) ــ الثلاثاء 31 / 5 / 2022

ليبيا بحاجة إلى إعمار البشر قبل الحجر

مصطفى قطبي
باحث وكاتب صحفي من المغرب

مصطفى قطبي: في ليبيا اليوم، حلّ الاستنتاج المنطقي واستقراء القرائن مكان التنبؤات والتهويمات، سواء أكانت قراءة طوالع في فناجين السياسة أو استنطاقاً للجنّ أو ضرباً للمندل... وما يُكتَب في كل يوم على امتداد مساحة ليبيا العزيزة يملأ بحراً بالحبر الأسود، وكثيره يتهادى ويكرّر بعضه بعضاً، اللهمّ إلا إذا كان هذا التكرار مجرّد إعادة إنتاج لغويّة ليس إلا، فالشفافيّة شحيحة، وتشحّ أكثر فأكثر كلما اقتربت من حرم السياسة وأروقتها ودهاليزها، لأنّ معظم الأجسام السياسية ومنذ إسقاط النظام في ليبيا، يُملَى عليهم ولا يقرّرون بإراداتهم الحرّة، وتلك كوميديا مؤرشفة محفوظة عن ظهر قلبٍ وأسىً من قِبل الشعب الليبي، وإن كانت تستدعي السخرية والبكاء لا الضحك والرّضا لهول مفارقاتها العجيبة وأجنداتها المرعبة! وأكثر مَنْ يثيرون الإشفاق أو الاستنكار هم أولئك اليقينيّون الذين لا يشوب اليقين لديهم غبار الشك، فهم يجزمون ويُفتون لمجرّد أنهم يصدّقون السّراب المخادع، فيمدّون أيديهم إليه لتعود منه أكثر جفافاً وعطشاً!

أقف اليوم عند الثقافة، وأعتبرها سبباً من أسباب تردي ليبيا! فكل ما يجري سببه الثقافة، وهنا لا أريد الوقوف عند الأشخاص، ولا يعنيني الأشخاص، ولا أتوجه بالنقد إلى شريحة من الذين تولوا أو يتولون الأمر الثقافي، ولكنني أقف عند آلية التفكير، والمنظومة الفكرية التي عملت على تهميش الثقافة في ليبيا، وتحويلها من فاعل إلى منفعل، ومن مؤثر إلى متأثر، هذه الآلية التي جعلت الثقافة والفعل الثقافي في الدرك الأسفل من اهتمامات الليبيين، بل من عنايتهم، والتي لا تبدأ من الجهلة والمعقدين الذين يتندرون في ليبيا على المثقفين، ويقولون: مثقفو المقاهي، العلمانيون، الملاحدة... وما شابه من نعوت سلبية تجعل المثقف في مواجهة المجتمع الليبي! ولا تتوقف عند التندر على المثقف وشعره وصلعته وهيئته وبوهيميته ما يجعل المثقف في المجتمع منبوذاً ومرفوضاً! ولا تكون عند إلصاق الصفات الأيديولوجية السلبية بالمثقف من إلحاد وتحلل وإباحية وما شابه بحيث يتحول المثقف إلى شيطان رجيم في نظر الأغلبية من أبناء المجتمع الذين يهدف المثقف والفعل الثقافي إلى تنويرهم، فيتحول المثقف من تنويري تثويري إلى لوحة من التهكم! ونسأل بهدوء: أليست ليبيا في أزمة ثقافة؟ أليس كل ما يجري على أرض ليبيا اليوم من صراع وتناحر... سببه الثقافة؟

إنّ «الثقافة» - في رأي البعض - قد تكون القذيفة «الأهمّ» في هذا الصراع السياسي الذي تشهده ليبيا، - ومن أسف - وضعوها «أعني الثقافة» دائماً في آخر فقرة من الخطاب السياسي والثقافي والاجتماعي والإعلامي، وملأوها بقسطٍ غير قليل «من الدّعايات والإعلانات والمناقصات وأخبار الوفيّات» في بعض الصحف والمواقع والشاشات التلفزيونية، وبتعبيرٍ أدقّ «ليبيا تتقدّم إلى الوراء في الجانب الثقافي الأهمّ»، وأيّ مجتمع بلا ثقافة هو مجتمع بلا حياة ولا هوية وطنية ولا روح، فبعض الأفكار والآراء والمفاهيم والرّؤى هي «باتريوت» أو مضادات في صميم الصراع السياسي الليبي، لكن زعماء ليبيا الجدد قلما عبأوا بهذا الجانب الذي يبدو أشبه ما يكون بـ «الفانتازيا» أو البَطَر الثقافي أو «البارانويا» السخيفة! واقع الحال يؤكد أنّ السلطات الليبية أصرت وبفعل ممنهج على إبعاد المثقف الحقيقي عن المعادلة، وسعت إلى تكريس التصنيف، فهذا إما مثقف سلطة أو مثقف معارض، والطريف أن المثقف الليبي قد يدري وقد لا يدري أن السلطة تقوم بنفسها بتعرية مثقفها الذي تحول إلى بوق، تعريه لتصنع مثالاً سلبياً عن المثقفين والثقافة، حتى لا يصبح المثقفون رواداً! والسلطات هي التي صنفت المثقفين كما سبق، فهي التي عندما لا يعجبها رأي تروج إلى أنهم مثقفو مقاه للتندر عليهم وإبعادهم عن الفاعل المؤثر!

وفي هذا الإطار تحولت العملية الثقافية في المجتمع الليبي من عملية إحيائية تنويرية تثقيفية إلى عملية تكميلية لا تؤثر إن غابت وإن حضرت! فوزارة الثقافة الليبية وفي عقود متتالية ليست أكثر من مرتع وظيفي يحوي بطالات مقنعة هنا وهناك، ولا يهم من يتولى أمر الثقافة، إن كان مثقفاً أم لم يكن! إن كان مقنعاً أم لم يكن! إن كان مهماً يمكن تفريغه وتصنيفه مثقف سلطة، وإن لم يكن مهماً فهو مجرد إداري يمكن أن يتعلم، وإن لم يتعلم فهي ثقافة، والثقافة لا تعني شيئاً في نظر السلطات الليبية! والثابت المؤكد لدى كل متابع ومهموم بالشأن الثقافي الليبي، أنّ الوزارة لم تقدم ما عليها، والمتولي لها لم يعطيها أي اهتمام، فهي إرضاء ومرحلة، لذلك لا بأس من تهميشها وحلبها حتى آخر لحظة! بل إن الأمر تجاوز ذلك، فصارت الثقافة في ليبيا بموقعها الوزاري، ومواقعها الإدارية مجال إرضاء للجماعات والأشخاص...

هل نستعرض الأسماء على المستوى الليبي؟! لا داعي لذلك، فالعارف لا يعرّف.

ليبيا اليوم أشبه من بعض النواحي طبيب القرية في زمن الأربعينيات، الذي كان يختنُ الأطفال ويخلع الأضراس بالكمّاشة دونما «بنج» أيضاً، وكان يعالج داء السرطان بالكمّادات، والكولیرا بالإسبرين، والنزيف بالمزيد منه! أليس ما يُقدّم اليوم أمام عيوننا وفي أسماعنا من وصفات جاهزة للصراع داخل ليبيا، وجود يهدّد الشعب الليبي بالاقتسام والتقسيم. ليبيا اليوم، أشبهَ ما يكون بقرص «إسبرين» لرجل يحتضر وهو يقترب من حتفه والرّحيل! ثم أليس التسطيح السياسي وادّعاء الثقافة واستيراد المعلومات كبديل من الحصول عليها بالجهد والوعي والإبداع والقراءة، هي الطريق السهل المعبّد الذي تتدفّق منه آليّات الأعداء والغزو الثقافي بمعزلٍ عن النّيات والماورائيّات، فدائماً «وراء الأكَمَة ما وراءَها»؟

وعَوْد على بدء... ليكن الشعب الليبي أبصرَ بمشكلاته وأزماته وأوجاعه الداخلية، مستعيناً ببصيرة لا تغلبها السطوة والغفلة والجهل والتّراخي والتهويمات الكاذبة، ألم يقل الفيلسوف والكاتب اللبناني المرحوم «جبران خليل جبران» ذات يوم: «إنك لا ترى سوى ظلك وأنتَ تديرُ ظهرَك للشمس». ليبيا بحاجة إلى التغيير، فقد بليت الثقافة، واختلّ الإعلام، فلا ضير من تغيير الفكر ومفرداته المنتمية، فالمعرفة تحتاج إلى ثقافة وتشجيع من مختلف جهات الحكومة، وبما أن السياسة طموحة لتحقيق الأفضل وبناء جسور بين أبناء الوطن الواحد المتنوع أولاً، فنجاحها يقيناً مرتبط بعامل الثقافة، وليبيا ستخرج من أزماتها عندما تتوقف عن النظر إلى الثقافة على أنها الجحش الواطي، الذي يمكن أن يركبه من هبّ ودبّ، وهو رخيص الثمن إن مات فهو لا يعني أحداً! تخرج من أزماتها عندما تدرك أن الفعل الثقافي التنويري الوطني هو الذي يبعد ليبيا عن التطرف سياسياً وأيديولوجياً ودينياً، فالتطرف ليس وجهاً واحداً! عندما لا تجد أن أي حل يكون على حساب الثقافة، فلا أحد ينتظرها! نعم... لا أحد ينتظر الثقافة، لكن ما من أحد تولى الأمر الثقافي وسعى أن يذهب بالثقافة إلى الناس بدل أن يأتوا إليه... يريدون من المثقف والمبدع أن يقصدهم ويتوسل ويتسول بين أيديهم، والأجدى أن يتوسلوا الفعل الثقافي.

تأملات في المستقبل

سعيد ناشيد فيلسوف مغربي): لن يكون أي مجتمع قويا إلا بقدر ما يكون فيه أثرياء يستثمرون في العلم والمعرفة والمستقبل. إنه درس أثرياء العالم اليوم، على رأسهم إيلون ماسك مؤسس تيسلا للسيارات الكهربائية وسبايس إيكس لصناعة الفضاء، وجيف بيزوس مؤسس أمازون، وبيل جيتس مؤسس مايكروسوفت،ومارك زوكربيرغ مؤسس فايسبوك، وكثيرون ممن يستثمرون في الذكاء الاصطناعي، والجينوم البشري، والطاقة البديلة، وصناعة الفضاء كم لدينا من هؤلاء؟ أخشى أن تكون الإجابة هي صفر.

الليبي الذي فتح أسبانيا

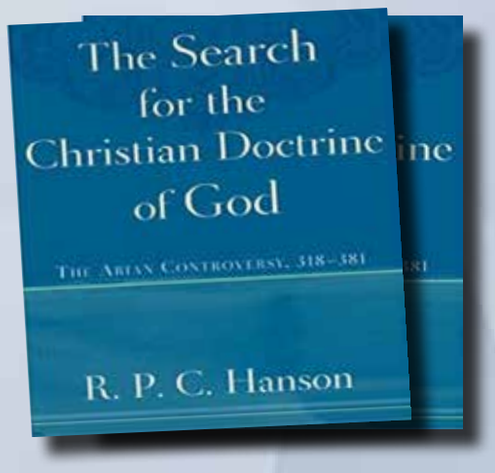

د. محمد قصيبات: لم يدخل طارق بن زياد أسبانيا بقوةِ السيفِ ولكن دخلها مسالما ورحب الأسبان به ؛ فالأسبان هم من طلب تدخل المسلمين ذلك لأنهم كانوا يعلمون أنّ ثمة شعب يوحد الله في جنوب البحر المتوسط (يعني بذلك الليبيين) ، وهناك رجلٌ مهد الطريق لطارق قبل وصوله بعدة قرون؛ إنه آريوس ومذهبه التوحيدي... هذا الكلام ليس مني ولكن للمؤرخ الأسباني «إنياسيو أولاج» .

ترى من هو ذلك الليبي الذي مهد الطريق لطارق بن زياد والذي يجلهه كثيرون من بيننا وما هي قصته؟

(1): ولد أريوس في مدينة طلميثة عام 250 ميلادية ثم سافر للدراسة في الاسكندرية وأصبح قسًّا مجددا هناك وعالم لاهوت صاحبَ مدرسةٍ تحمل إسمه تنادي بوحدانية الله في الوقت الذي انتشرت فيه فكرة «الثالوث المقدس» عند عدد كبير من المسيحيين الذين اتهموه وأتباعه بالهرطقة والخروج عن الدين بسبب أفكاره تلك.

بالرغم من ذلك كانت شخصية آريوس قوية ومؤثرة وهي شخصية لا نعرف عنها الكثير إذ لم تصلنا من سيرته إلا ما كتب أعداؤه . شكلت أفكاره قلقا كبيرا وبلبلة وسط المسيحيين في عدد من أقطار العالم وفي أزمنة مختلفة لن تنتهي حتى يوم الدين.

(2): كان آريوس والليبيون يؤمنون بأن الله واحد لم يولد ولا بداية له ولا نهاية فيما انتشرت فكرة الثالوث في عدة أقطار اوربية (مثل إيطاليا وفرنسا) وبعض كنائس الشرق الأورثوذوكسية التي تدعى أنّ الله ثالثُ ثلاثة (الأب والإبن والروح القدس) مما جعل الأمبراطور قسطنطين الذي كان أولّ الأباطرة الذين يعتنقون المسيحية بعد أن اضطهد أجداده المسيحيين قرابة الثلاثة قرون.. أراد قسطنطين أن يجمع الكنائس المسيحية على كلمة واحدة فدعاهم إلى ملتقى تاريخي عام 325 ميلادي اشتهر بملتقى «نيقية» عرض فيه المتخاصمون أفكارهم لكن الإمبراطور تدخل في مسيرة الملتقى واتخذ موقفا مناهضًا لأفكار أريوس ، واتهم الإمبراطور آريوس ومؤيديه بالهرطقة و بأنهم خوارج ولم يترك لآريوس و مؤيديه إلا الخيار بين النفي أو العودة إلى فكرة الثالوث المقدس التي ابتدعتها الكنيسة الكاثوليكية والتي تدعي أن عيسى عليه السلام هو ابن الله.

كانت هي المرةُ الأولى في التاريخ التي تتدخل فيها الدولةُ في شؤون الدين، كان القرار قاسيًا على آريوس والذين وافقوا آراءه ؛ وهذا ما حدث مع اثنين من مؤيديه الذين أصروا على اتباعه فتم نفيهما معه بقرار من الأمبراطور.

من المؤرخين من يقول أنّ القرار اتخذ بالتصويت ونجح «جماعة الثالوث» بفارق صوتٍ واحد لصالح الكاثوليك وهذا الرأي للمؤرخ اللغوي الجزائري رشيد بن عيسى وثمة مؤرخون آخرون يقولون أن أتباع آريوس لم يتمكنوا من حضور الاجتماع والتصويت وذلك لأن أهل قورينا لم يتمكنوا من الوصول إلى نيقية قبل موعد التصويت حيث تغير مكان الاجتماع في الوقت الأخير.

بعد فترة من الزمن يتراجع الأمبراطور قسطنطين عن قراره ويقوم فيما بعد ابنه قسطنطين الثاني بجعل الإيروسية الدين الرسمي للدولة وينتقل ذلك التيار إلى عدة دول أوربية مثل ألمانيا فيما تتخلى فرنسا عن ذلك التيار بعد تحول الملك كلوفيس إلى الكاثوليكية النيقية (التي تم اعتمادها بعد تكفير آريوس) . حدث ذلك التحول الفرنسي في القرن السادس الميلادي.

في القرن السابع يأتي القرآن ليفصل بين النصارى. قال تعالى في سورة مريم: «وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا * وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ «وَلَدًا . صدق الله العظيم

(3): في القرن الثامن كان الأسبان يعيشون اضطهادا من طرف حكامهم الذين فرضوا عليهم الكاثوليكية التي تؤمن بالثالوث المقدس وكان ملوكهم قبل ذلك من الموحدين الذين تم اغتيال خمسة منهم بين عامي 507 و549 . كان آخر هؤلاء ملك يدعى «عقيلة الأول». وسط تلك الفوضى والعنف ضد الموحدين نصارى كانوا أو يهودا بعث هؤلاء من يطلب النجدة من المسلمين الذين وصلوا عام 711 بقيادة طارق بن زياد بعد أن انتصروا على آخر ملوك القوط رودريك ومكنوا من الحكم ملوكا موحدين من بينهم «عقيلة الثاني» ومن بعده «تدمر بن عبدوش» الذين جاء ذكرهما في كتب التاريخ الإسلامي .

أما في القرن السادس عشر فقد عادت الكنيسة الأريوسية إلى الغرب من جديد وذلك في بولندا ولطوانيا ثم إنجلترا حيث أنشأت أول كنيسة توحيدية عام 1774 ثم في أمريكا بعدها بعشر سنوات ولكن التوحيد اتخذ بعدها شكلا متطرفا على يد «شهود يهوه» وهي جماعة تكونت في أمريكا عام 1870 وعرفت بحركة «الطالبان» (طلاب الثوراة) وهم جماعة من المتشددين دينيا يؤمنون بإله واحد أرسل رسوله عيسى إلى العالمين ولا يعترفون بالأديان الأخرى وتنبؤوا وقتها أن القيامة ستقوم عام 1914 وذلك قبل بداية الحرب بزمن طويل وحين اشتعلت الحرب العالمية دخل الكثيرون تلك الحركة لكن الحرب العالمية الأولى انتهت ولم تنته الحياة على وجه الأرض مما سبب تخلي عدد كبير من هؤلاء عن الجماعة بعد النبوءة الكاذبة.. بالرغم من تراجع الكثير من أتباع الحركة بقى من بينهم في يومنا هذا أكثر من 17 مليون عضوا في العالم لكن الحديث عنهم يخرجنا من إطار موضوعنا اليوم.

رئيس التحرير
سعيد هادف
saidhadef@gmail.com

مدير التحرير
مصطفي قطبي
kotbi2008@yahoo.fr

فريق التحرير
تونس
نجاة فقيري
الجزائر
سعيد بركان
المغرب
على الانصاري
موريتانيا
سيدي محمد الخليفة

الأخراج الفني
محمد حسن